وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تقييم السلامة المصرفية للبنوك الإسلامية باستخدام طريقةCAMELS

–دراسة حالة لبنك الراجحى السعودى–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

- ✓ فيروز حناش
- ✓ ليلى العجرود

إشراف الأستاذ:

عبد الحميد بوشرمة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ بودغدغ أحمد	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ بوشرمة عبد الحميد	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ قماش نجيب	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

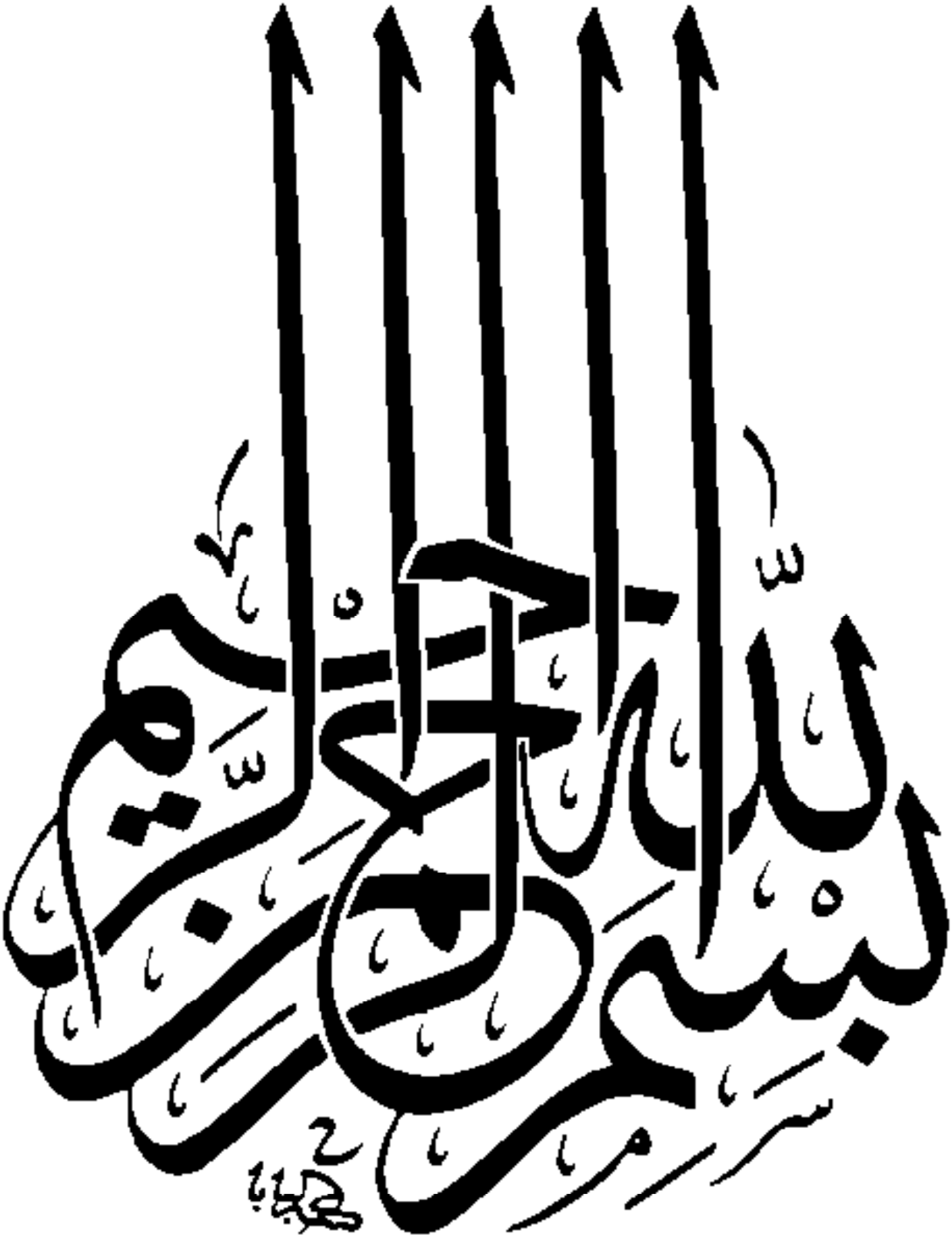
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" *من لا يشكر الناس لا يشكر الله من صنع اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له*".

وعملا لهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.

وعرفانا بالمساعدات التي تلقيناها لا يسعنا إلا التقدم بجزيل الشكر والامتنان:

- ✓ إلى الأستاذ الفاضل والمشرف *"عبد الحميد بوشرمة"* الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والسديدة وعلى تواضعه في المعاملة فكان نعم المشرف.
- ✓ إلى كل من علمنا من معلم واستاذ وكان لهم جميل الفضل في شق طريق البحث والعلم.
- ✓ إلى أساتذتي الكرام في قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- ✓ الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على منحهم لنا جزء من وقتهم الثمين لمناقشة هذا البحث وإثرائهم بملاحظاتهم القيمة.
- ✓ إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات **الصفحة**

بسملة	
الشكر	
فهرس المحتويات	I- III
قائمة الجداول	IV- V
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية	
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية	10
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية	10
المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية	12
المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية	14
المطلب الرابع: أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية	16
المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	19
المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	19
المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية	22
المطلب الثالث: المخاطر في المصارف الإسلامية وأساليب الوقاية منها	35
المبحث الثالث: تطور التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية	40
المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي	40
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية	41
المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات المصارف الإسلامية ومتطلبات الاستمرار والبقاء	43
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: مدخل حول نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية	
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية	48
المطلب الأول: نشأة وتطور نظامCAMELS	48
المطلب الثاني: تعريف نظامCAMELS	49
المطلب الثالث: كيفية عمل نظامCAMELS	50

المبحث الثاني: الرقابة كأداة لتقييم السلامة المصرفية	52
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية	52
المطلب الثاني: أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية	52
المطلب الثالث: أشكال الرقابة على المصرف الإسلامي	53
المبحث الثالث: معايير نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية	54
المطلب الأول: المعايير المالية	54
المطلب الثاني: المعايير التشغيلية	60
المطلب الثالث: مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	72
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث: تطبيق نظامCAMELS بنك الراجحي السعودي	
تمهيد	76
المبحث الأول: نبذة عن الجهاز المصرفي السعودي	77
المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي السعودي	77
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في السعودية	78
المبحث الثاني: نبدة عن مصرف الراجحي السعودي	80
المطلب الأول: تاريخ بنك الراجحي السعودي	80
المطلب الثاني: تعريف بنك الراجحي السعودي	80
المطلب الثالث: أهداف بنك الراجحي السعودي	82
المبحث الثالث: تقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	82
المطلب الأول: قياس المعيير المالية لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	82
المطلب الثاني: قياس المعايير التشغيلية لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	85
المطلب الثالث: التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS	95
خلاصة الفصل الثالث	101
خاتمة	103
قائمة المراجع	107
الملخص	115

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	18
02	طرق التنويع المعتمدة في إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية	38
03	تصنيف البنوك حسب طريقةCAMELS	51
04	تصنيف ربحية البنك وفق نظام CAMELS	67
05	مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفي CAMELS	69
06	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	72
07	لائحة بالمصارف العاملة في السعودية وعدد فروع كل منها	77
08	بيانات المصارف الإسلامية السعودية(مليون دولار)	79
09	تقييم كفاية رأس مال بنك الراجحي السعودي لسنتي 2017/ 2018	83
10	تقييم سيولة بنك الراجحي السعودي خلال سنة 2018/2017	84
11	تقييم جودة أصول بنك الراجحي السعودي خلال سنة2018/2017	85
12	تقييم ربحية بنك الراجحي السعودي لسنتي2017 /2018	92
13	تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك الراجحي السعودي لسنتي 2018/2017	93
14	التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي 2017/ 2018	100

مقدمة

مقدمة:

للمصارف الإسلامية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،كون القطاع المصرفي عنصر رئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصارف الإسلامية،حيث تعتبر المصارف شريان الحياة لاقتصاد أية دولة، ومن هنا تأتي أهمية الرقابة على المصارف في الحفاظ على سلامة المراكز المالية لها والتوصل الى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في الاقتصاد الوطني.

تفرض البنوك الاسلامية نفسها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف قرن، ورغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية،وهدا يستدعي من الوقوف امام هده التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على ايجاد الحلول لها،وذلك من خلال تقييم ادائها بالاعتماد على كل الوسائل والادوات والطرق الحديثة والمتطورة،لذلك اصبح من الضروري ان يكون لدى المصارف نظام تقييم جديد يواكب التطورات العالمية والابتعاد عن الاساليب التقليدية، حيث ظهرت العديد من المعايير الرقابية التي تقيس مدى متانة الوضع المالي للمصارف وسلامتها، وهي تمثل مؤشرات انذار مبكر للمخاطر التي قد تحدث قبل استفحالها، ومن اهم هذه المعايير نجد نظام تقييم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني او ما يسمى بنظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

الإشكالية

نظرا للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في اقتصاد أية دولة، ونظرا للسلبيات التي تعرض البنك لمشاكل، فإنه من الضروري أن تتعرف السلطات الرقابية في أية دولة على مدى سلامة مختلف مكونات نظامها المصرفي، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في أوانها والحد من الخسائر التي قد يتعرض لها الإقتصاد، فإن نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS يطرح نفسه كأحد الأدوات التي تمكن السلطات الرقابية من التحقق من سلامة بنوكها، وعليه نصل لنطرح الإشكالية التالية:

كيف يطبق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كوسيلة للرقابة على البنوك؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي ولغرض الإلمام بالموضوع فإننا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-مالمقصود بالبنوك الإسلامية؟

-ما هي المخاطر المصرفية وكيف يتم إدارتها؟

-مالمقصود بنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS؟

-كيف يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS؟

-مامدى إلتزام البنوك الإسلامية بمعايير التقييم الدولية؟

-ما مدى ملائمة طريقة CAMELS لتقييم أداء البنوك الإسلامية؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة انطلقنا من الفرضيات التالية:

-نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS يقدم فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك الإسلامية؛

-نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS طريقة للرقابة المصرفية يتطلب تطبيقها مستوى عال من الإفصاح والشفافية وتوفر المعلومات عن المصارف؛

-لا تلائم طريقةCAMELS طبيعة المصارف الإسلامية إذا ما طبقت كما هي دون الأخذ بعين الإعتبار معيار السلامة الشرعية.

أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

-ارتباطه بتخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛

- الإهتمام بالمواضيع الحديثة في مجال البنوك خاصة التي تمتاز بضعف أو قلة الأبحاث حولها؛

-الرغبة الشخصية في التعرف على نظامCAMELS.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

-يعتبر التقييم الإداري والمالي للبنك أمرا في غاية الأهمية نظرا لأهمية البنوك في الحياة الإقتصادية؛

-التأكد من مدى سلامة البنك ودرجة تصنيفه وفقا لمعيار CAMELS؛

-الأهمية التطبيقية لنموذجCAMELS باعتباره أحد الأساليب الرقابية الحديثة في مجال تقييم الأداء البنكي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

-التعريف بنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ومعرفة كيفية الإستفادة منه في تقييم أداء البنوك الإسلامية؛

-وصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على أداء البنوك؛

-تحديد مدى إلتزام البنوك بمعايير التقييم الدولية؛

-تفادي البنوك الوقوع في الأخطاء؛

-بيان قدرة نظامCAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء المصرف وكشفع لنقاط القوة والضعف في المصرف،

-العمل على تكييف نظامCAMELS مع طبيعة المصارف الإسلامية وذلك في سبيل تطوير العمل المصرفي؛

-تطبيق نظامCAMELS على بنك الراجحي السعودي لمعرفة درجة تصنيفه.

منهج الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث مكننا هذا المنهج من الإجابة عن التساؤلات الفرعية وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة، إذ تم إستخدام المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك الإسلامية ونظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، ومن جهة ثانية إستخدمنا المنهج التحليلي من خلال تحليل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، وتحليل وضعية بنك الراجحي السعودي وتصنيفه وفق نطام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

هيكل الدراسة

لمعالجة موضوع تقييم السلامة المصرفي للبنوك الإسلامية عن طريق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS والإجابة عن إشكاليته قمنا بتقسيم البحث العلمي إلى فصلين نظريين وثالث تطبيقي بحيث تناول كل فصل ما يلي:

الفصل الأول: حيث جاء تحت عنوان **مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية،** حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية البنوك الإسلامية تناولنا فيه نشأة البنوك الإسلامية ومن تم تعريفها وأهم الفروقات والتشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية،أما المبحث الثاني فكان حول مصادر واستخدامات البنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان تطور البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان **مدخل حول نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS لتقييم السلامة المصرفية،** حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، تناولنا فيه نشأة ومفهوم نظام التقييم المصرفيCAMELS، وكيفية

عمله، أم المبحث الثاني فجاء تحت عنوان الرقابة كأداة لتقييم السلامة المصرفية، تحدثنا فيه عن مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها وأشكالها، أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان معايير نظام التقييم المصرفي CAMELS، حيث تم التطرق فيه إلى مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ، حيث تم تقسيمها إلى معايير مالية ومعايير تشغيلية، والعوامل التي تؤثر في درجة التصنيف وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ومؤشرات القياس وفقه، وأخيرا مزايا وعيوب هذا النظام.

الفصل الثالث: بعنوان **تطبيق نظامCAMELSعلى بنك الراجحي السعودي**، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان القطاع المصرفي السعودي ركيزة أساسية للقطاع المصرفي العربي، حيث تم التطرق فيه إلى هيكل القطاع السعودي والصيرفة الإسلامية في السعودية، أما المبحث الثاني جاء بعنوان ماهية مصرف الراجحي السعودي، تم التطرق فيه إلى تاريخ بنك الراجحي السعودي وتعريفه وأهم أهدافه، أم في المبحث الثالث قمنا فيه بتقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، إذ تم فيه تقييم المعايير المالية المتمثلة في كفاية رأس المال والسيولة، والمعايير التشغيلية المتمثلة في العناصر جودة الأصول، الإدارة، الربحية، والحساسية اتجاه مخاطر السوق، وأخيرا إعطاء تصنيف كلي لبنك الراجحي السعودي.

الدراسات السابقة

-حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية(دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين(غير منشورة)،كلية الاقتصاد جامعة دمشق،2014،حيث تمثلت مشكلة هذه الدراسة في إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم الأداء في المصارف الإسلامية ولكن النظام بحاجة إلى إدخال بعض المؤشرات التي تعكس خصائص المصارف الإسلامية، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، وذلك للاستفادة من هذا النظام في المصارف الإسلامية من اجل زيادة الثقة بها والعمل على تحسين أدائها ومعالجة نقاط الضعف فيها لتصبح قادرة على جدب المودعين دون الاعتماد على الولاء الديني،وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

-إن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الإنحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

-يعتبر معيار CAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء البنوك، إذ يتم وفق هذا المعيار تقييم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصارف في ست مناطق رئيسية.

-أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي(دراسة حالة بنك فلسطين)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والمالية للمصرف،وخلصت الدراسة إلى تحقيق العديد من النتائج أهمها ما يلي:

-أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، بتقييم المصارف، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

-تتمثل أهمية تطبيق نظام CAMELS بإظهار مواطن القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص، وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، مما يساهم بشكل فاعل بزيادة كفاءة العمل المصرفي، والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات المصرفية.

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومشاكل، فقد واجهتنا صعوبات عديدة في جمع المعلومات سواءا من الجانب النظري أو التطبيقي يمكن إيجازها في ما يلي:

-نقص المراجع التي تتناول نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS باللغة العربية؛

-عدم توفر معلومات كافية عن البنك محل الدراسة.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: تطور التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر المصارف الإسلامية من أهم المؤسسات المالية، حيث تقوم على أسس تختلف تماما عن الأسس التي تقوم عليها المصارف التقليدية وذلك من خلال ممارستها للأعمال المصرفية والاستثمارية، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ويعتبر التمويل الإسلامي واحد من أسرع القطاعات نموا في الصيرفة العالمية، ويقدم التمويل الإسلامي عن طريق: المصارف الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، التأمين التكافلي ...الخ، وسوف نهتم في هذه بالتمويل الإسلامي عن طريق المصارف الإسلامية، كما يتضمن التمويل الإسلامي على غرار التمويل التقليدي مخاطر تختلف باختلاف صيغ التمويل المستخدمة.

ولهذا سوف نتحدث في هذا الفصل عن نشأ المصارف الإسلامية وموارد واستخدامات أموالها، إضافة إلى أهم المخاطر التي يتعرض لها التمويل الإسلامي وكيفية تجنبها.

ونوجز ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: تطور البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب ، لكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول ، مقدمة لذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت هذه المصارف واقعا ملموسا وفقا لا يتجاوز إطار التواجد لينفد إلى أفاق التفاعل والابتكار والتعامل بايجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم، الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومها والإحاطة بأهدافها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية.

أولا: نشأة المصارف الإسلامية

جاءت نشأة المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيد عن شبه الربا وبدون استخدام سعر الفائدة [1].

ويعود ظهور المصارف **الإسلامية** إلى عام 1940 عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وبعدها في أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان من اجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن هذا التفكير أخذ مدة طويلة ولم يجد له منفذا تطبيقيا إلا في مصر العربية في بداية الستينات[2]. وقد جاءت أول محاولة لإنشاء أول مصرف إسلامي عام 1963 م بالقاهرة، حيث تم إنشاء ما يسمى بنوك الادخار المحلية والتي أقيمت بمدينة –**ميت غمر**– بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها الدكتور– أحمد النجار– رئيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الأسبق وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات، ثم تم إنشاء بنك _ناصر الاجتماعي_ عام 1971 بالقاهرة ، حيث يعد أول بنك ينص في قانون إنشاءه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاءا، وقد كانت طبيعة

[1] محمد أحمد الشافعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة العربية، دار أ مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص83.

[2] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص23.

معاملاته النشاط الاجتماعي وليس المصرفي بالدرجة الأولى، وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1972 م[1].

وفي عام 1975 م قام لأول مرة مصرفان إسلاميان :

_البنك الإسلامي للتنمية بجدة: وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي، والقيام بالأبحاث اللازمة، وتنمية التجارة الداخلية والخارجية وتوفير وسائل التدريب وغيرها من النشاطات، وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية؛

_بنك دبي الإسلامي: الذي أنشئ بمرسوم من حكومة ذبي عام 1975 م[2].

وفي عام 1977م تم إنشاء بنكين إسلاميين هما: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1997 م، فالبنك الإسلامي الدولي عام 1997م[3].

ثانيا: مفهوم المصارف الإسلامية

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للمصارف الإسلامية، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان، كما أن القوانين المنظمة لها اقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكا.

وسوف يتم استعراض بعض هذه التعاريف كما يلي:

– البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، كما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[4].

---

[1] محمد أحمد الشافعي، **المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016 ، ص25.

[3] محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الخامسة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص43.

[4] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 14.

–البنك الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتين المدخرين و المستثمرين في إطار المضاربة المبنية على على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية الغنم بالغرم فضلا عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية[1].

وقد عرفته اتفاقية الاتحاد الدولية للبنوك الإسلامية على أنه تلك المؤسسات أو البنوك التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية التي تؤدي أعمالها الاستثمارية وفق الأسس والمبادئ الإسلامية بعيدا عن الربا، أو ما يتم تسميته بالفائدة المصرفية.

المطلب الثاني: خصائص المصارف الإسلامية

البنوك الإسلامية هي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأساس للتعامل بينها وبين عملائها، ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية لهذه البنوك كالآتي:

أولا: توجيه الجهد نحو التنمية عن طريق الاستثمارات: فالبنك لا يقر التعامل بالفائدة، ولكنه في ذات الوقت يحتاج لتغطية نفقاته وكذلك تحقيق الربح لذا فقد يتمثل لسبل إلى ذلك في أمرين:

1_الاستثمار المباشر: أي قيام البنك بذاته بتوظيف الأموال في مشروعات تجارية، صناعية، أو زراعية تذر عليه عائدا؛

2_ الاستثمار بالمشاركة: أي مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي، وهو ما يترتب عليه أن البنك يصبح شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته والإشراف عليه وبالتالي في الربح والخسارة، ويتم ذلك بالنسب المتفق عليها بين الشركاء[3].

[1] محي الدين يعقوب، أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص87.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص28.

[3] سمير حسون،**الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، 2004، ص، ص، 157، 158.

ثانيا: البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا: سواء كانت هذه الفائدة ظاهرة أو مخفية ثابتة أو متحركة ، وذلك في منطق التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية[1].

ثالثا: الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام: أي أن المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد، وأن استخدام الأموال لا يكون إلا في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية ، وتجنب أي استخدام في ما هو حرام، حيث أن المصارف الإسلامية ينبغي أن لا تمول إنتاج الأعناب (الكروم)، مثلا: إذا كان هذا الإنتاج يستخدم في إنتاج الخمور لاحقا[2].

رابعا: تحقيق التكافل الاجتماعي: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية، ومن أمثلتها تقديم القروض الحسنة، وإنشاء صناديق لجمع الزكاة من أموال المساهمين والمقدمة من الأفراد والهيآت، وتتولى مهمة توزيعها في مصارفها الشرعية[3].

خامسا: تحريم ألعاب الحظ (الميسر) والفرصة (الغرر): فتحظر الصيرفة الإسلامية المقامرة أي زيادة الثروة بالحظ بدلا من الجهد الإنتاجي، ويشير الميسر إلى الشك الذي يمكن تجنبه مثل المقامرة في نادي القمار، وأحد أمثلة الغرر هو الإقدام على المغامرة في مشروع تجاري بدون توافر معلومات كافية؛

سادسا: دفع جزء من أرباح البنك لمنفعة المجتمع (الزكاة): يؤمن المسلمون بالعدالة و المساواة في الفرص وليس في النتيجة، وأحد الطرق لتنفيذ ذلك هو إعادة توزيع الدخل لتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للفقراء، والزكاة ركن من أركان الإسلامية الخمسة، وعندما لا تتولى الدولة جمع الزكاة فإن البنوك الإسلامية تمنحها مباشرة للمؤسسات الدينية الإسلامية[4].

---

[1] قتيبة عبد الرحمان العناني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 م، ص، 38.

[2] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص94.

[3] صالح صالحي، **دور الهندسة المالية تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011_2012، ص6.

[4] باتريك إمام، وكانغني كيودار، **(في صالح النمو) إنتشار الصيرفة الإسلامية يمكن أن يكون حافزا للتنمية في البلدان التي يشكل المسلمون نسبة كبيرة من سكانها**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010، ص44.

المطلب الثالث: أهداف المصارف الإسلامية

تتمثل أهداف المصارف الإسلامية فيما يلي:

أولا: الأهداف المالية: المصرف الإسلامي يقوم بدور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، ولغرض النجاح بهذا الدور لابد من تحقيق بعض الأهداف:

1_جذب الودائع وتنميتها:جاء هذا الهدف تطبيقا للقاعدة الشرعية بعد تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده؛

2_ استثمار الأموال:حيث تعد الاستثمارات العمل في الصارف الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو للمساهمين؛

3_تحقيق الأرباح:وهيا الأرباح المحصلة الناتجة من نشاط المصرف الإسلامي ويعد من أهدافه الرئيسية كي يستطيع المصرف النافسة و الاستمرار في السوق المصرفي[1].

ثانيا:الأهداف الذاتية للبنك الإسلامي:هناك عدة أهداف خاصة بالبنك الإسلامي والتي تحقق المنفعة الخاصة له وهي:

1_هدف النمو: يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنك الإسلامي، ويقصد به نمو الموارد الذاتية للبنك المتمثلة في رأسماله، والأرباح المحتجزة، والاحتياطات وكذلك نمو الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمختلف أنواعها[2].

2_الانتشار الجغرافي والاجتماعي: حتى تتمكن المصارف الإسلامية من تحقيق رسالتها، لا بد لها من الانتشار، لذا قامت أغلبية المصارف الإسلامية بإنشاء فروع إسلامية لها في دول العالم بالخارج، والتي تتكون من أكبر المؤسسات المصرفية العالمية، مما يساعد على تحويل المصارف الإسلامية إلى قوة

[1] أحمد حاج عيسى، سهام شيهاني، **المصارف الإسلامية بين تحديات بيئة العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها**، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6_ماي2009، جامعة بومرداس، الجزائر، ص7.

[2] محمد عبد الكريم أرشيد، **المدخل الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص24.

اقتصادية فاعلة ضمن الاقتصاد العالمي، كما أن الانتشار الجغرافي يشعر العميل بالراحة والاطمئنان على أمواله وسرعة تلبية حاجاته؛

3_التنمية البشرية: يؤدي العنصر البشري دورا فعالا في تحقيق أهداف البنك، فالعنصر البشري هو الذي يتولى مهمة استثمار الأموال المودعة وتنميتها؛ كما أن العمل المصرفي الإسلامي يتطلب توفر كفاءات إدارية مدربة ومؤهلة تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية المهنية[1].

ثالثا:أهداف خاصة بالمنظومة المالية الإسلامية: تتمثل هده الأهداف فيما يلي:

1_تخليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى: حيث تعتبر الاقتصاد هو المحور الذي يدور حوله تقدم المجتمعات وتأخرها، فالدولة إذا لم تمتلك زمام اقتصادياتها بيدها تكون رهنا بيد من يمتلك هذا الزمام، اقتصاديا، سياسيا، واجتماعيا، ومن هنا أصبح هدف تلخيص اقتصاديات الكيانات الإسلامية هو الرؤيا التي تتم على أساسها تكوين المصارف الإسلامية وهذا يتم من خلال:

_ تكوين سلعة من العملات تكون بديلا للعملة المسيطرة (الدولار)، وتكون ضامنة للتقلبات في قيمة الدولار وغيره من العملات التي يتم التعامل بها؛

_ توجيه رؤوس الأموال، فبدلا من أن تتجه رؤوس الأموال الإسلامية ليتم استثمارها في الخارج، فالأولى ثم الأولى أن يتم توجيهها ليتم استثمارها في داخل البلاد الإسلامية؛

2_السعي لابتكار صيغ أخرى للعملية التمويلية: وذلك من خلال العمل على جذب مستثمرين جدد، لا بد للمصارف الإسلامية من ابتكار صيغ استثمارية إسلامية، وذلك من أجل منافسة المصارف التقليدية في الأسواق المالية[2].

رابعا: الأهداف الخاصة بالمتعاملين: للمتعاملين مع الصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف الإسلامي على تحقيقها:

---

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**،الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص22.

[2] نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البادية ناشرون وموزعون، 2012 م،ص53.

1 _ جودة الخدمات المصرفية: يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جدب العديد منهم ، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للمصارف الإسلامية؛

2 _ توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة لهم عن طريق استثمار هذه الأموال مباشرة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية ؛

3 _ توفير الأمان للمودعين: من أهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين في المصارف ، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملات خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أموال ثابتة [1].

المطلب الرابع: أوجه التشابه و الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، كما يلي:

أولا: أوجه التشابه

توجد العديد من أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، والتي منها:

_ تتشابه المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية من حيث الاسم، فبعضهم يطلق عليه (بنك)، والآخرون يسمونه مصرف، ولا فرق بينهما، غير لأن الأول أضيف له إسلامي؛

_ تخضع البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء لرقابة البنك المركزي (رقابة مالية فقط)، كما يتقيد كل منهما بالأوامر والتعليمات الصادرة منه فيما يتعلق بالمصارف؛

_ تقدم البنوك الإسلامية والتقليدية، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية فيما لا يتعارض وأحكام الشريعة الغراء؛

[1] عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية الشرعية (النظام المصرفي ، نظرية التمويل الإسلامي ، البنوك الإسلامية)** ، دار التعليم الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص، ص، 290 ، 291.

ثانيا: أوجه الاختلاف

تبرز العديد من أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية والتي من أهمها:

_ تقوم المصارف الإسلامية في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية، وتجنب الربا (الفائدة)، فيما تقوم البنوك التقليدية في معاملاتها على أساس النظام المصرفي العالمي، وهو نظام الفائدة (الربا) أخذا و عطاءا؛

_ عدم السماح للمصارف الإسلامية بمخالفة قواعد الشريعة، كالسحب على المكشوف مثلا، فمثل هده المعاملات لا يتعامل المصرف الإسلامي بها، على عكس المصارف التقليدية؛

_ تخضع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية، حتى تتطبق معاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكن المصارف التقليدية لا يوجد فيها مثل هذه الرقابة الشرعية؛

_ استثمارات المصارف الإسلامية تتطلب تملك أصول ثابتة أو منقولة، وهذا النوع من التعامل ممنوع في المصارف التقليدية خوفا من تجميد أموالها؛

_ تستخدم المصارف التقليدية صيغة واحة للتعامل مع العملاء (الدائنين) وهي القرض بفائدة، أما المصارف الإسلامية فلها صيغ شرعية كثيرة، تلبي حاجات كافة طبقات المجتمع مع انطباقها والشرع الحنيف[1].

_ تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد، ولا يؤدي ذالك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما تسارع المصارف التقليدية فرض غرامات مالية ربوية على المتخلف عن السداد، ومن تم الحجز على الأموال والرهنات وبيعها بالمزاد العلني بأرخص الأسعار الأسعار[2].

ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية في الجدول التالي:

[1] محمود عبد الكريم أرشيد، **المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 17_19.

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**،الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعات، الأردن، ص124.

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
النشأة	_ظهرت نتيجة تطورات سياسية، تاريخية، اجتماعية، ودينية في البلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لها دينيا؛	_ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية، والتي كان آخرها الصرافة؛
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامي، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات؛	تقوم على أساس الفائدة المصرفية؛
الإيراد	_ تطبيق قاعدة الغنم بالغرم، أي قبول الناتج؛ سواء كان ربح أو خسارة،	_الإيراد المبني على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقا؛
النقود	_ وسيلة توسط في المبادلات، ومقياس للقيم، (تجارة بالنقود)؛	_سلعة يتم الاتجار به، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة، (تأجير النقود)؛
الهيكل التنظيمي	_ لا يوجد جاري مدين، إلا في أضيق الحدود وعلى سبيل الاستثناء؛ _ قسم بيوع ومشاركات وإجارة؛ _ لجنة فتوى؛ _ صندوق قرض حسن؛ _ صندوق زكاة؛ _ صندوق الغارمين؛	_ قسم إدارة القروض، والجاري مدين من أقوى الأقسام في المصرف؛
التخصص	_ يغلب عليها طابع المصارف الشاملة، التي تقدم خدمات مصرفية، تجارية، متخصصة، واستثمارية؛	_ قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر،

المصدر: محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعات، الأردن، 2008، ص، 124.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المنشآت الربحية على مصادر معينة للحصول على الأموال من أجل القيام بالعمليات المصرفية المختلفة، لكن المصارف الإسلامية تتميز عن غيرها بانضباطها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أن هذه المصارف تتحصل على الأموال بموجب عقود صحيحة من الناحية الشرعية، وكذلك الحال في استخدام هذه الأموال.

المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

يمكننا التمييز بين نوعين رئيسيين من موارد أموال المصارف الإسلامية، مصادر داخلية ومصادر خارجية.

أولا: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية

يقصد بالمصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي تعود لملاك البنك، حيث يعتمد عليها في مبدأ نشاطه وممارسة جميع عملياته، والتي تتمثل أساسا في رأس مال المصرف، وما يحتجز من أرباح إضافة إلى ما هو مخصص ونوجز كل منها فيما يلي:

1_ رأس المال المدفوع: يشمل رأس مال المصارف الإسلامية للأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائها، وهي التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، ومما تجدر الإشارة إليه في رأس المال أن المساهمين في المصارف الإسلامية لا يشتركون في الإدارة، أو لا يضمون أي التزام إلا بقدر أسهمهم أو الأموال التي قاموا بدفعها لتصبح ملكا للشركة التي لها ذمة مالية مستقلة عن ذممهم، ولذلك لا يجوز التمايز في حقوق المساهمين[1].

[1] يعرب إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار**،الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص68.

2_الاحتياطات: وهي تمثل أرباحا غير محتجزة من أعوام سابقة، وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري؛

وتعد الاحتياطات مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، إلا أن هناك احتياطات أخرى في المصارف الإسلامية، قد يكون فيها حق لأصحاب حسابات الاستثمار، ومن أهم الاحتياطات في المصارف الإسلامية ما يلي:

2_1_احتياطي معدل الأرباح: وهو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق الملكية؛

2_2_احتياطي مخاطر الاستثمار: وهو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار[1].

ثالثا: الأرباح المحتجزة: وتشمل الأرباح المرحلة وأرباح العام الحالي، وتعتمد على السياسة التي يقررها مجلس إدارة، البنك ويترتب عليها احتجاز جزء من الأرباح الصافية للبنك كإستراتيجية تهدف إلى تنمية موارده الذاتية، وهي سياسة تتلاءم مع توجهات البنك المركزي لأنها تدعم سيولة البنك وتزيد من معدلات حماية ودائع العملاء[2].

رابعا: المخصصات: يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك، أو تجديد، أو مقابلة النقص في قيمة الأموال، أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمها بدقة تامة،

[1] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013 م، ص، 121.

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 م، ص، 144.

فالمخصصات مبالغ تخصم من الدخل لإظهار الموجودات بالقيمة المتوقعة تحقيقها، والمخصص عبئ يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق[1].

و قد فرقت معايير المحاسبة الإسلامية بين نوعين من المخصصات هما:

1_ المخصص الخاص: هو مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة انخفاض مقدر في قيمة موجود محدد سواء كان في موجودات الذمم وذلك لتقويم هذه المنتجات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها، أي القيمة المتوقع تحصيلها، أم في موجودات التمويل والاستثمار وذلك لتقويم هذه الموجودات بالتكلفة أو القيمة النقدية المتوقع تحقيقها أيهما أقل؛

2_ المخصص العام: هو مبلغ يتم تجنيبه لمقابلة الخسارة في موجودات الذمم والتمويل والاستثمار التي يحتمل أن تنتج عن مخاطر حالية غير محددة،ويمثل المبلغ المجنب لمعالجة الخسارة المقدرة التي تأثرت بها هذه الموجودات، نتيجة لأحداث وقعت في تاريخ قائمة المركز المالي وليس الخسارة التي قد تنتج عن أحداث مستقبلية[2].

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية

تعد الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية في المصارف الإسلامية، كما تتشابه مع المصادر الخارجية في المصارف التقليدية إلى حد كبير، من ناحية الشكل ولكنها تختلف من ناحية المضمون ويمكن للودائع أن تأخذ الصيغ التالية:

1_ الودائع الجارية: هي الودائع التي يمكن تعريفها على أنها أموال مقترضة للمصرف مجانا، يضمن البنك ردها عند الطلب، لا تتشارك في الربح والخسارة إنما هي مضمونة[3]. وبما أن المصارف الإسلامية جاءت لكي تكون بديلا عن البنوك التقليدية، لذلك فإنها تقدم جميع الخدمات التي يحتاج إليها الناس في مجال الخدمة المصرفية، وعليه فإنها تقبل الودائع عادة من الأفراد والشركات، وتستأذن البنوك من أصحاب هذه

[1] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص، 122.

[2] حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير في المصارف والتأمين (غير منشورة)، جامعة دمشق، 2014 م، ص، 25.

[3] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص، 133.

الحسابات لاستخدام أموالهم ما دامت موجودة لديها، وتعود إليه أرباح تتحقق من استخدام هذه الأموال إلى البنك فقط[1].

2_ الودائع الادخارية: هي حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وهي تختلف عن تلك المتعامل بها في البنوك التقليدية لكونها لا تدر فوائد ربوية بنسب مسبقة، وإنما لأصحابها المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي من خلال استخدام هذه الودائع[2].

3_ الودائع الاستثمارية: تمثل هذه الودائع الجزء الأكبر من مصادر أموال البنك، ويكون البنك في هذه الودائع مضاربا وأصحابها هم أرباب المال، وهي مضاربة مشتركة يحدد شروطها المضارب ويقبل بها أرباب المال، وعادة ما تكون مدة الحساب محددة من قبل البنك وغالبية البنوك الإسلامية تقبل أموال الأفراد لمدة محددة تتراوح من شهر إلى 5 أشهر، وبشكل عام لا يحق للمودعين سحب ودائعهم في هذا النوع من الحسابات [3].

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

نظرا لأن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، فإن عملية منح القروض أو خصم الكمبيالات بالفائدة لا تظهر ضمن أعمال المصارف الإسلامية، أما الأنشطة الأخرى التي تمارسها المصارف التقليدية والتي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية ولا تحتوي على فائدة فيمكن للمصارف الإسلامية أن تمارسها، ويمكن تقسيم استخدامات وتوظيفات الأموال في البنوك الإسلامية إلى قسمين:

أولا: صيغ التمويل القائمة على المديونية: وتنقسم إلى (المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، القرض الحسن)؛

[1] مروان أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2006،ص، 55.

[2] بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص،40.

[3] مروان أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، مرجع سبق ذكره، ص،55.

1_ صيغة التمويل بالمرابحة

1_1_تعريف المرابحة: المرابحة بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمنه الذي تم به شرائه من البائع الأول، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه أو مقطوع بنسبة معينة 10% مثلا من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك، ولقد كانت المرابحة سائدة في عصور الفقهاء وهي جائزة باتفاقهم، كما أن الفقهاء صنفوها ضمن بيوع الأمانات[1].

1_2_ شروط بيع المرابحة: يشترط الفقهاء لصحة عقد بيع المرابحة شروطا خاصة أهمها ما يلي:

_ أن يكون الثمن الأصلي (الأول) معلوما لطرفي العقد وخاصة المشتري الثاني، وكذلك ما يحمل عليه من تكاليف أخرى؛

_ أن يكون الربح معلوما مقدارا أو نسبة من الثمن الأول؛

_ أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، بمعنى أن يكون مثيل من الموزونات والعدديات؛

_ أن يكون الأول صحيحا، لأن بيع المرابحة مرتبط بالعقد الأول؛

_ أن تكون السلعة موجودة عند البائع حين إبرام عقد البيع، أي أن يكون حائزا للبضاعة ومالكا لها

وقادرا على تسليمها إلى المشتري، لأن عقد بيع المرابحة يقوم على البيع الحاضر[2].

1_3_أنواع المرابحة: تنقسم المراحل إلى عدة أنواع:

1_3_1_ المرابحة البسيطة: وهي المرابحة كما وجدت في كتب الفقه تقتصر على طرفين هما البائع و المشتري، حيث يتم الاتفاق على تحويل ملكية سلعة يملكها البائع للمشتري، بثمن أكبر من ثمنها الأصلي.

1_3_2_ المرابحة المركبة أو للآمر بالشراء: تعد صورة مستخدمة للمرابحة، وهي من أكثر الصيغ مثالا للجدل ما بين مختلف الفقهاء و المختصين، على أساس دخول طرف ثالث ما بين البائع والمشتري وهو في

---

[1] محمود عبد الكريم إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص،74.

[2] محمد حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص، ص، 152، 151.

هذه الحالة المصرف الإسلامي، حيث يشتري السلعة المطلوبة لصالحه ثم يعيد بيعها لطالبها مقابل ثمن أكبر من الثمن الأول، قد يكون معجل أو مؤجل المرابحة بمختلف ميعها تلعب دورا مهما في توفير التمويل اللازم للعديد من القطاعات، الأفراد، الحرفيين، الخدمات، التجارة، والصناعة...[1].

كما توجد هناك حالات أخرى لتطبيق المرابحة في البنوك الإسلامية، وذلك وفقا لإطار تطبيقها:

_ حالة المرابحة الداخلية: حيث يشتري البنك السلعة من داخل البلد؛

_ حالة المرابحة الخارجية: من خلال فتح اعتماد حيث يشتري البنك السلعة من خارج بلده، مستخدما الاعتماد المستندي وبيعها إلى عميل داخل البلد؛

_ حالة المرابحة الخارجية بواسطة وكيل مراسل: حيث يشتري البنك السلعة من الخارج وبيعها في الخارج كذلك، وغالبا ما يتم ذلك في السوق الدولية[2].

2_ صيغة التمويل بالسلم

2_1_ تعريف السلم: بيع السلم هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال مع تأجيل تسليمها، ولكلمة السلم أو السلف معنى واحد وهو تقديم رأس المال، أي دفع الثمن للسلعة فورا أو عاجلا وتأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل معين؛

ويعد بيع السلم عكس البيع بثمن مؤجل، وقد عرفه الفقهاء بأنه: بيع أجل بعاجل[3]. وللسلم أركان ثلاثة:

2_1_1_ العاقدان: وهو رب السلم والمسلم إليه، أي هو المشتري والمسلم إليه هو البائع؛

2_1_2_ المعقود عليه: ويشمل رأس مال السلم والمسلم إليه، فالأول هو الثمن والثاني هو المبيع؛

---

[1] بوخيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، 2012،ص127.

[2] قادري محمد الطاهر وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأهول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للعضوية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص45.

[3] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أدائها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية)**، مرجع سبق ذكره، ص52.

2_1_3_ الصيغة: وهي ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه[1].

2_2_شروط السلم: ويشترط لصحة السلم وجوازه ثمانية شروط:

2_2_1_شروط رأس المال أي الثمن: هو تعجيل رأس المال وقبضه في مجلس العقد قبل افتراق العاقدين بنفسيهما[2].

2_2_2_ شروط المسلم فيه: وهي أربع:[3]

_ أن يكون مؤخرا إلى أجل معلوم؛

_ أن يكون ثابتا في الذمة؛

_أن يكون جنس المسلم فيه موجودا عند حلول الأجل أي تسليم المسلم فيه؛

–أن يكون المسلم فيه قابلا للضبط بالصفات بحسب العادة؛

2_2_3_ الشروط المشتركة بين المال والمسلم فيه

_ أن يكون كل واحد منهما مما يصح تملكه وبيعه فلا يصح السلم في الخمر والخنزير ونحوهما؛

_ أن يكون كل واحد منهما معلوم الجنس والصفة والمقدار؛

_ إضافة إلى ما يشترط في عقد البيع من شروط عامة؛

_ أن يكون مختلفا جنسا .

3_صيغة التمويل بالإستصناع

3_1_ تعريف الإستصناع: هو الطلب من الصانع صنع شيء على وجه الخصوص، وهذه الصناعة على الأخص ليست موجودة فعلا ولم يتم تصنيعها بعد، وعلى أن يتم صناعتها مستقبلا وفق مواصفات يحددها

[1] يعرب محمد إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص109.

[3] قادري محمد الطاهر وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأهول**، المرجع السابق، 2014، ص50.

ويعينها المشتري النهائي لهذه الصنعة، على أن يتم تسليمها في أجل محدد إما أن يتم دفعه سلفا أو مؤجلا أو على دفعات وحسب الاتفاق[1].

3_2_ شروط الإستصناع: لصيغة التمويل بالاستصناع شروط عديدة تتمثل في ما يلي:[2]

_3_2_1_ شروط السلعة المستصنعة: وهي نفس شروط المسلم فيه في عقد السلم لدى إجماع الفقهاء وذلك من حيث:

_ أن تكون السلعة مما ينضبط في الوصف، وأن تكون دينا يثبت في الذمة؛

_ أن لا تكون السلعة (المبيع) عينا، أي لا يصح التعاقد على سلعة معينة حاضرة وموجودة ؛

_ أن يكون المبيع معلوم من حيث العدد والجنس والعدد والكمية والمواصفات المميزة والمحددة للسلعة؛

3_2_2_شروط الثمن: وهي نفس شروط الثمن في عقد السلم وذلك من حيث:

_ أن لا يكون الثمن للمشتري وذمة البائع؛ وبالمثل لا يجوز أن يكون الثمن دينا في ذمة الغير ؛

_ أن يكون الثمن معلوم القدر والصفة عند التعاقد؛

_ أن يكون من النقود التي يتم التعامل بها بين أفراد المجتمع.

3_3_ أشكال التمويل بالاستصناع: تمارس البنوك الإسلامية التمويل بصيغة وفقا لأحد الأشكال التالية:

3_3_1_ الاستصناع الموازي: تتم هذه الصيغة من خلال إبرام عقدين منفصلين، الأول يكون بين المصرف والعميل، والثاني يكون بين المصرف والصانع، بحيث يوكل المصرف الصانع باستصناع ما يريده العميل وفقا لمواصفات معينة وفق آجال محددة، عادة ما تكون نفسها في العقد الأول، كما يمكن أن يسلم الصانع السلعة المطلوبة للعميل مباشرة؛

[1] نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية (أدوات لتحقيق التنمية)**،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013، ص ص 226،227 .

3_3_2_ الاستصناع المقسط: تطبق المصارف الإسلامية هذا النوع عندما يكون حجم الاستصناع ضخما جذا ويحتاج إلى وقت طويل لإنجازه، كانجاز مدينة سكنية أو مجتمع تجاري؛

3_3_3_ الاستصناع على أساس عقد المقاولة: وهو الاستصناع الذي يكون فيه المصرف الإسلامي هو صاحب العمل، وذلك لما يتوفر لديه من دائرة هندسة وتمويل مالي، أو عن طريق إقامة شركات مقاولات أو مشاركات من أجل استصناع السلعة التي يرغب فيها[1].

4_صيغة التمويل بالإجارة

4_1_ تعريف الإجارة: هي المعاوضة على المنفعة دون العين، والإجارة هي من العقود اللازمة لا يجوز فسخها بالتراضي بينهما أو يكون للفاسخ الخيار؛

4_2_ شروط التمويل بالإجارة: لصيغة التمويل بالإجارة شروط عديدة تتمثل أساسا في:[2]

_ توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الإيجاب والقبول؛

_ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة؛

_ أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة؛

_ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة؛

_ أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل ؛

_ أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير؛

_ أن لا يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها فيجوز تأجير البيت والسيارة، ولا يجوز تأجير النقود أو الخبز مثلا.

[1] هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، 2012، ص322.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان ، **المصارف الإسلامية** ، مرجع سبق ذكره ، ص206.

4_3_ أنواع صيغ التمويل بالإجارة: التمويل عن طريق التأجير في المصارف الإسلامية نوعين يتمثلان فيما يلي:

4_3_1_ التأجير التشغيلي: وهو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن تتم إعادة الأصل لمالكه (للمصرف) في نهاية مدة الإيجار، بحيث يمكن للمالك إعادة تأجير الأصل لطرف آخر، أو تجديد العقد مع المستأجر نفسه إذا رغم الطرفين بذلك يكون هذا النوع قصير الأجل نسبيا، ويتميز بتحميل المصروفات الرأسمالية على الأصل للمؤجر، أما المصروفات التشغيلية فيتحملها المستأجر[1].

4_3_2_ التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك): وهو إجارة عين مع الاتفاق على أن تؤول ملكيتها في نهاية مدة الإجارة إلى المستأجر إما مقابل ما دفعه من أقساط، أو مقابل ثمن رمزي يدفعه في نهاية مدة الإجارة وعادة ما يكون قسط الإيجار في هذا النوع أكبر من قسط الإيجار في الإجارة التشغيلية[2]

5_ صيغة التمويل بالقرض القرض الحسن

5_1_تعريف القرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض،على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو رد مثله إلى المقرض في المكان والزمان المتفق عليهم، وتضاف عادة كلمة (حسن) إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة، والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام[3].

5_2_شروط التمويل بالقرض الحسن: للتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط تتمثل أساسا في:[4]

_ يجب توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوفي المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ ولا يحل للمقترض التصرف فيها؛

---

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص75،76.

[2] عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 م، ص 430.

[3] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015 م، ص 60.

[4] بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مرجع سبق ذكره، ص ص92، 93.

_ أن لا ينص عقد القرض الحسن على الزيادة مقابل التمويل ومقابل الأجل، ويكون العقد صحيحا إذا كان التمويل بدون مقابل مادي؛

_ على المقترض أن يرد القرض إلى البنك نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.

5_3 أنواع القرض الحسن: يأخذ التمويل بالقرض الحسن في المصارف الإسلامية أشكالا عديدة أهمها ما يلي:

5_3_1_ القروض الاجتماعية: وهي القروض التي يقدمها المصرف لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض، الوفاة، التعليم...؛

5_3_2_ قروض إنتاجية: وتتمثل في القروض التي يمنحها المصرف لصغار الحرفيين والعمال من أجل مساعدتهم على الإنتاج وتحقيق الفائض، ومن تم المساهمة في التنمية الاقتصادية؛

5_3_3_ قروض حسنة لأغراض استهلاكية: وهي القروض الموجهة لسد حاجات عملاء المصرف؛

5_3_4_ قروض حسنة في شكل بطاقات الائتمان: ويكون ذلك عن طريق إصدار بطاقات الائتمان بدون غطاء، أي التي لا يكون لها رصيد أصلا؛

5_3_5_ السحب النقدي أو السحب على المكشوف: وذلك بتمكين العميل من السحب من رصيده وهو مدين بدون مقابل؛

5_3_6_ صكوك القرض الحسن: وهي أداة تمويلية لتحقيق أغراض اجتماعية وإنسانية وتكافلية، تخصص مواردها في منح القرض الحسن، ويضمن مصدر صكوك القرض الحسن قيمها عند انتهاء الأجل[1].

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار: وتنقسم إلى (المضاربة، المشاركة، المزارعة، المساقات)

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتماني المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

1_ صيغة التمويل بالمضاربة

1_1_ تعريف المضاربة: عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله والآخر بجهده وخبرته وهو المضارب، وفيها الغنم والغرم للاثنين معا، فالمكسب أو الربح بين الطرفين بالنسب المتفق عليها أما الثلث أو الربع أو النصف، والمضارب يشارك في الربح فقط، وعند الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية في حين يتحمل المضارب خسارة جهده وعمله يشرط أن لا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال[1].

1_2_شروط صحة المضاربة: وتنقسم إلى:

1_2_1_الشروط الخاصة برأس المال: وتتمثل في:[2]

_ أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب، وذلك عند ابتداء المضاربة؛

_أن يكون رأس المال محددا ومعلوما قدرا وجنسا وصفة، لأن جهالته تقضي إلى المنازعة؛

_ أن يكون رأس المال مسلما للمضارب ليسهل عليه التصرف فيه إما بالمناوبة أو تمكين المضارب من أخذه، فلا تصح المضاربة بإبقاء المال من النقود المضروبة.

1_2_2_ الشروط الخاصة بالربح: وتتمثل في:

_ أن يكون الربح معلوما وشائعا كالنصف أو الثلث أو الربع؛

_ إذا حدثت خسارة ولم يتعدى المضارب فالخسارة على صاحب رأس المال؛

_ المضارب يخسر عمله، فلا يأخذ شيئا؛

1_2_3_ الشروط الخاصة بالعمل: تتمثل في :

---

[1] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مصر، 2008، ص163.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (مفهومها، أنواعها، آليات التعامل بها، الرقابة عليها، المخاطر وعلاجها، دورها التنموي، سبل تحقيقها)**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014 م، ص ص 55، 56.

_ يشمل العمل كل الأعمال في التجارة والصناعة والزراعة وغيرها؛

_ يجب أن يتماشى العمل وطبيعة المصارف الإسلامية؛

_ أن لا يطبق صاحب المال على المضارب العمل بل يتركه حرا في ذلك[1].

1_3_ أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة إلى عدة أنواع يمكن توضيحها في ما يلي:[2]

1_3_1_من حيث الشروط: وتنقسم إلى قسمين هما:

1_3_1_1_المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب في إطارها؛

1_3_1_2_ المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية؛

1_3_2_ من حيث عدد الشركاء: وتنقسم إلى:

1_3_2_1_ المضاربة الثنائية: هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل؛

1_3_2_2_ المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضاربون، وهذه المضاربة ناجمة جواز خلط مال المضاربة.

2_ صيغة التمويل بالمشاركة

2_1_ تعريف المشاركة: يعد عقد المشاركة من أساليب استثمار الأموال في البنوك الإسلامية، يقوم على أساس أن البنك يقدم جزءا من تمويل مشروع معين، بينما يقوم العميل الشريك بتغطية الجزء الباقي من

[1] محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 م، ص ص 108، 109.

[2] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، 2011، 2014، 2015، ص 112.

التمويل، ويشترك الشركاء في الربح المتوقع حسب النسب المتفق عليها[1].

2_2_شروط المشاركة: تنقسم شروط المشاركة إلى المجموعات الآتية:[2]

2_2_1_ شروط العاقدين: تتمثل في:

_يشترط في العاقدين أهلية التوكيل والتوكل إذ أن الشركة تنعقد على توكيل من الشريكين لصاحبه في نصيبه من مال الشركة؛

2_2_2_شروط رأس المال: يشترط في رأس المال ما يلي:

_ أن يكون حاضرا فلا يصح أن يكون دينا ولا مالا غائبا؛

_أن يكون معلوم القدر والجنس والصفة منعا للتنازع، وأن يكون نقدا عند الجمهوري، وخالف في هذا المالكية جوزوا كون رأس المال عرضا؛

_ ولا يشترط التساوي بين حصص الشركاء ولا في العمل بالشركة؛

2_2_3_شروط الربح :يشترط في الربح ما يلي:

_أن يكون العقد واضحا فيما يتعلق بقواعد توزيع الربح تجنبا للخلاف؛

_أن يكون نصيب كل شريك من الربح نسبة شائعة منه ولا يكون مبلغا محددا؛

_عند حدوث الخسارة فإنه يتحمل جميع الشركاء كل بحسب حصته ولا يتحمل الشريك المدير شيئا زائدا عن بقية الشركاء، إلا إذا كانت الخسارة بسبب إهماله أو تقصيره أو تعديه فحينئذ يتحمل هو الخسارة.

2_3_ أنواع المشاركة: تنقسم المشاركة في المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع كما يلي:

---

[1] عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006 م، ص 60.

[2] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوى رقم 34، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 1990 م، ص284.

2_3_1_المشاركة الدائمة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة، أو المساهمة فيها بهدف البقاء فيها لأسباب معينة؛

2_3_2_ المشاركة المتناقصة: وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف تحقيق الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل وهذه المشاركة على نوعين:

2_3_2_1_ المشاركة في تمويل صفقة معينة: وهي اشتراك البنوك الإسلامية مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أساس أن يقتسما الربح بنسب معينة، فتتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأس ماله له، وبهذا تنتهي الشركة؛

2_3_2_2_ المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة): هي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين بنسب معينة، على أن يقوم الطرف الآخر(الشريك الآخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأس مال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة[1].

3_ صيغة التمويل بالمزارعة

3_1_ تعريف المزارعة: هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض، يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذر من المالك والعمل من المزارع والحصول بنسبة يتفقان عليها، أو هي شركة بين عنصرين صاحب الأرض والبذار من جهة والزارع العامل عليه (الزراعة والسقي ومراعاتها) من جهة ثانية[2].

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص140.

[2] صادق راشد الشمري، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص315.

3_2_ شروط المزارعة: للمزارعة عدة شروط منها:[1]

-الإيجاب من صاحب الأرض والقبول من العامل(الزارع)؛

-أهلية المتعاقدين لمباشرة العقود؛

-أن تكون حصة كل منهما من النماء معلومة ومشاعة بينهما بالتساوي أو بالتفاوت حسب الإتفاق؛

-لا تجوز المزارعة بين أكثر من إثنين؛

-ينبغي تعيين مدة المزارعة بالأشهر أو الفصل أو السنوات؛

-يجب أن تكون الأرض قابلة للزرع وينبغي أيضا تحديد البذار فقد يكون من المالك نفسه

4_صيغة تمويل المساقاة:

4_1_ تعريف المساقاة: هي تقديم الثروة النباتية المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستثمارها وتنميتها، ويكون له جزء معلوم من الإنتاج المتحقق أو أن يدفع الرجل شجرة إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه مقابل جزء معلوم له من ثمره؛

4_2_ شروط صحة المساقاة: تتمثل في ما يلي:

_ أن يكون الناتج مشعا والعائد محددا بنسبة من إجمالي هذا المشاع؛

_ توفر أهلية المتعاقدين للقيام بهذا العمل؛

_ أن تكون المساقاة على شجر محدد ومعلوم حتى لا يحدث خلاف عليه وعلى اقتسام ناتجه[2].

_ الصيغة الدالة عليها، مثل ساقيتك على هذا الشجر بكذا مما يخرج منه؛

_ لا يشترط التوقيت في المساقاة، وإنما يقع العقد على أول ثمره؛

[1] صادق راشد الشمري، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص315.

[2] محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011 م، مصر، ص ص186، 187.

_ أن لا يكون محل العقد قد بدأ صلاحه، أي ظهرت ثماره ولم يعد بحاجة لخدمة العامل[1].

المطلب الثالث: المخاطر في المصارف الإسلامية وأساليب الوقاية منها

ينتج عن التمويل الإسلامي مخاطر متعددة منها ما ناتج عن طبيعة عملها، ومنها ما هو انعكاس لعوامل خارجية، وهذا عموما يؤثر على عملها وربحيتها وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الغير، ولهذا على الصارف الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر من أجل الوقاية منها.

أولا: أنواع مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

إن عمل البنوك الإسلامية يجعلها تتعرض إلى مخاطر تمويل متعددة كغيرها من البنوك الأخرى وهي كالآتي:

1_ مخاطر مالية: وتنقسم إلى:

1_1_مخاطر الائتمان: وذلك راجع إلى تأجيل أو تأخر الطرف الثاني في العقد بالدفع، أما الربح الناتج عن عقود المشاركة بالربح **أو** قيمة القسط المستحق أو قيمة الإيجار في عقود (المرابحة والمشاركة المتناقصة والإجارة)، أو تمويل رأس المال التشغيلي كما في العقود (السلم، الإستصناع، المضاربة)، وقد تظهر في مراحل عدة من حياة العقد[2].

1_2_ مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق لعوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية[3]. وتنقسم إلى ما يلي:

1_2_1_ مخاطر معدل العائد: ترجع للتغيرات في توقعات أصحاب الحسابات بمقدار العوائد على الاستثمار، والتقلبات في العوائد بسبب تغيرات عوائد العقود الممولة (أصول البنك)؛

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، مرجع سبق ذكره، ص279.

[2] عبير فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع،الأردن، 2015 م، ص78.

[3] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

1_2_2_ مخاطر حقوق الملكية: ترجع للتغيرات العكسية في القيمة السوقية لغايات استثمارية، وتشمل كل أدوات الملكية (المضاربة والمشاركة)[1].

1_2_3_ مخاطر أسعار الصرف: تحتفظ المصارف الإسلامية بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد المستندي وقبول ودائع المرابحات الدولية وغيرها من الخدمات المصرفية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات؛

1_2_4_مخاطر التسعير: تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع[2].

1_3_ مخاطر السيولة: وترجع للتراجع في التدفقات النقدية، في حين ترتفع التدفقات للخارج في وقت يشهد السوق تغيرات و تعرض للمخاطر الائتمانية وتعرض لمخاطر تشغيلية؛

2_ مخاطر غير مالية: وتنقسم إلى:

2_1_ المخاطر التشغيلية: تعزى للقصور الناجم عن الإجراءات المتخذة أو الأفراد أو الأنظمة وكذلك المخاطر الناجمة عن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية؛

2_2_ مخاطر قانونية: وذلك راجع لقصور المنظومة التشريعية وتضارب القوانين التقليدية مع تلك الإسلامية وتضارب بين قواعد الشريعة والقرارات القانونية[3].

3_ مخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية: وتنقسم إلى:[4]

---

[1] عبير فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] شوقي بورقبة ، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص ص108، 109.

[3] عبير فوزان العبادي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[4] عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية(مدخل الهندسة المالية)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، السعودية، ص15.

3_1_ مخاطر الثقة: تمثل الثقة في الممارسة المصرفية المضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، عنصرا هاما من عناصر النجاح الذي صاحب مسيرة العمل المصرفي الإسلامي منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر، فالثقة تمثل صمام الأمان للعمل المصرفي الإسلامي، كما أن الخبرة الإدارية والكفاءة المهنية تحقق مراتب متقدمة من نجاح العمل وينعكس ذلك خيرا ونماء، وزيادة في أموال المودعين، فتتعمق هذه الثقة ويتحقق النجاح؛

3_2_ مخاطر السحب: يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة، جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم، ومن جهة نظر المصرف فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون وراءها معدل العائد المخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخرى؛

3_3_ الخطر التجاري المنقول: وهذا النوع من المخاطر هو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين، ويحدث ذلك عندما تقوم المصارف الإسلامية وبسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية، بدعم عائدات الودائع من أرباح المساهمين لأجل أن تمنع أو تقلل من لجوء المودعين إلى سحب أموالهم نتيجة العوائد المخفضة عليها، والخطر التجاري المنقول يعني أنه قد يعجز المصرف الإسلامي(رغم أنه يعمل وفق ضوابط الشريعة الإسلامية) عن إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنا بالصارف الإسلامية أو التقليدية المنافسة وهنا قد يتوفر الدافع مرة أخرى لكي يقرر المودعون سحب أموالهم.

ثانيا: أساليب الوقاية من مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

إن وجود المخاطر في المصارف الإسلامية أمر لا مفر منه لأنه لا يوجد بنك يحقق عوائد دون تحمل مخاطرة، ومن أجل الوقاية منها تتبع البنوك مجموعة من السياسات تتمثل أساسا في ما يلي:

1_ إتباع سياسة التنويع: من الطرق التي يمكن أن تخفف من وقوع المخاطر في البنوك الإسلامية، إتباع سياسة التنويع في النشاط، من خلال تغطية مناطق جغرافية مختلفة والتعامل مع قطاعات اقتصادية عدة، واستخدام صيغ مختلفة وتنويع العملاء ...[1].

[1] بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، مرجع سبق ذكره، ص157.

ونلخص الطرق المتبعة في سياسة التنويع في الجدول التالي:

الجدول رقم02: طرق التنويع المعتمدة في إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية

مجال التنويع	طريقة التنويع
بحسب العملاء	_ تحديد أنواع العملاء من حيث المواصفات الديموغرافية واختلاف الحاجات أو الدخل؛
بحسب القطاعات	_زراعية، تجارية، صناعية، سياحية، إنشائية، تكنولوجية، نقل، مصرفية؛
بحسب مدة الاستثمار	_ طويل الأجل، متوسط الأجل، قصير الأجل؛
بحسب المدن	_ عدد المحافظات التي تخدمها؛
بحسب الدول	_محلي، دولي، إقليمي، عالمي؛
بحسب الصناعة	_ منافع؛ سلع؛
بحسب استحقاق التدفقات النقدية	_ آجلا، مقسطا، حالا، تدرج تواريخ الاستحقاق بحيث إذا استحق الاستثمار في سنة يستحق الثاني في السنة التالية والاستثمار الثالث في السنة الثالثة؛
بحسب المرونة	وذلك بتحويل أداة الاستثمار وتطويرها بحيث تتناسب مع التلاؤم في ما لو حدثت مخاطرة أو قلب الاستثمار إلى استثمار آخر بسهولة،
بحسب المخاطر	_ بحيث تتنوع باستثمارات مختلفة المخاطر، وتؤدي عند اختيار بعضها للتوصيل لمحفظة استثمارية لا تتأثر في جملتها في ما حدثت مخاطر أحد الاستثمارات؛
بحسب ما تقوم به المنشأة مباشرة أو غير مباشرة	_ اختيار استثمارات تقوم المنشأة بإدارتها بنفسها مباشرة كالصناعة أو بطريقة غير مباشرة كالاستصناع أو بالتوكيل أو المضاربة وقد تختار المشاركة بالإدارة مع طرف آخر، كما في عقد المشاركة.

المصدر: محمود حسين الوادي، عبد الله إبراهيم نزال، **الخدمات في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 م، ص240.

2_ تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة: وذلك باقتطاع نسب كافية من الأرباح وتوجيهها لتدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أية خسائر محتملة؛

3_ الضمانات والرهون: تلجأ البنوك الإسلامية طلب الضمانات حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محدودا، ولهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسييله، بما يكفل الحفاظ على أموالها؛

4_ إشاعة ثقافة إدارة المخاطر على مستوى البنوك الإسلامية: وذلك عن طريق توعية كل الأطراف الفاعلة في البنك بأهمية الدور الذي تلعبه عملية إدارة المخاطر في استمراريته، ويقوم بهذا الدور البنك المركزي وكذلك مختلف الهيآت المشرفة على البنوك الإسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية، والمجلس الأعلى للبنوك الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية...، ومن متطلباتها:

_ تكوين نظام معلومات فعال للمخاطر التي يتعرض لها البنك الإسلامي، لتوقع درجة المخاطرة المرتبطة بكل عميل، وأخذ الاحتياطات اللازمة،

_ تشكيل إدارة متخصصة في الجانب القانوني بالاعتماد على مجموعة من رجال القانون لهم دراية بإحكام المعاملات المالية الإسلامية، لفحص عقودها ومستنداتها واتفاقياتها وتقدم النصائح والمساعدة لها في حل بعض القضايا والنزاعات مع الغير؛

_ تشكيل إدارة فنية للمخاطر بالاعتماد على كوادر بشرية خبيرة في تحديد الأخطار وقياسها، وعلى الإلمام بالنشاط الاقتصادي وبمميزات البنك الإسلامي، وذلك لتمكينها من التعرف على الأخطار في أوانها؛

5_ الالتزام بمعايير الرقابة الدولية: رغم اختلاف نشاط البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية، إلا أن هذا لا يمنعها من الخضوع للمعايير الرقابية الدولية والمتجسدة في اتفاقية بازل الأولى والثانية، ومن أهم النقاط التي ركزت عليها هذه الأخيرة ما يلي:

_ الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح عن مختلف المعلومات الضرورية للمتعاملين مع البنك كالأرباح المحققة للبنك والخسائر المحتملة، والتكاليف وأنواع المخاطر...، ويجب أن تعكس هده المعلومات الوضعية الحقيقية للبنك، لأنها تشكل القاعدة التي يعتمد عليها العملاء في اتخاذ القرارات بالتعامل معه؛

_ الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال، والذي يمكنها من تغطية أية خسائر يمكن أن تلحق بها[1].

[1] بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، مرجع سابق، ص ص158، 159.

المبحث الثالث: تطور التمويل الإسلامي والتحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

حققت الصيرفة الإسلامية نمو كبير جدا خلال السنوات الأخيرة، في الساحتين العربية والعالمية،وذلك راجع إلى النتائج التي بلغتها بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية والمالية في العالم كما في البلدان العربية.

المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي خلال عقد 2007_2016

رغم حداثتها استطاعت المصارف الإسلامية أن تثبت وجودها في الساحتين العربية والعالمية بفضل النتائج التي حققتها تزامنا مع الأزمات الاقتصادية والمالية التي عصفت في العالم عموما والدول العربية خصوصا، وقد أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء والأصول مند نشأتها في الستينات، وتعتبر الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية كواحدة من أسرع القطاعات المصرفية نموا حيث يفوق نموها معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي، حيث أظهر المسح السنوي حول التمويل الإسلامي حول العالم الذي أجرته مجلة the banker في نهاية 2016 أن الأصول المتوافقة مع الشريعة ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006، إلى 1.440 مليار دولار عام 2016، أي بمتوسط زيادة سنوية بلغت 12.72%؛

كما أظهر المسح المذكور أن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفعت من 68% من مجمل التمويل الإسلامي حول العالم عام 2006 إلى 80% عام 2016، في حين تراجعت نسبة منطقة آسيا من 25% عام 2006 إلى17% عام2016؛

كما حققت الصيرفة الإسلامية تحديدا نموا كبيرا جدا خلال السنوات العشر الأخيرة، مع تسجيل مصارف دول الخليج أعلى نسب النمو عالميا، بلغ متوسطها السنوي17%مقابل10% لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، و8.7%في آسيا، مع الإشارة إلى أنه وحتى خلال الأزمة المالية العالمية، استمرت المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج بتحقيق نمو كبير، حيث زادت أصولها من262 مليار دولار عام2008 إلى353 مليار عام2009، إلا أنه تم تسجيل ضغوط على المؤسسات المالية الإسلامية في دول الخليج خلال السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض أسعار النفط وما رافقه من ترشيد في الإنفاق الحكومي في تلك الدول، ولكن

السيولة المتوفرة ونماذج الأعمال المحافظة التي تطبقها المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج، سوف تسمح لها بالتكيف مع هذه الضغوط[1].

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

يلاحظ أن نوعية التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية تبدو أكثر صعوبة من التحديات والمخاطر التي تواجهها مؤسسات مصرفية أخرى نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها، إذ أن التحديات التي تعترض طريق المصارف الإسلامية لا تتوقف عند إفراط هذه المصارف في استخدام صيغ استثمارية ليست هي الهم في الأدوات الاستثمارية الإسلامية واستخدامها بصور ميسورة بل إن هذه المصارف تعاني من إشكاليات أخرى لا تقل أهمية في تحديد درجة تطور المصارف في السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والمخاطر والتي تتمثل في:

أولا: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية: وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وما بين الهيئات الرقابية الخارجية وما بين فتاوى الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين الواقع والتمسك بالأصل الشرعي، يلاحظ أن بعض المصارف الإسلامية تعمل على تطويع المسائل الفقهية بما يناسب وعملها المصرفي وقد تصل أحيانا إلى التساهل والتفريط بدافع الحرص على ديمومة المصرف الإسلامي؛

ثانيا:التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية: وتأتي هذه التحديات من خلال عدم اعتراف البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، وذلك لأن معظم قوانين التجارة قد وضعت وفق النمط المصرفي التقليدي وتحتوي أحكاما لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي؛

[1] مروان إسكندر، إتحاد المصارف العربية(**الصيرفة الإسلامية.. بين النمو والتفوق**)، مجلة شهرية متخصصة، العدد(440)، يوليو، لبنان،2017، ص10.

ثالثا: التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادية: وهي منع المصارف الإسلامية من ممارسة الأعمال التجارية وامتلاك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال هي من صميم أنشطتها، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل، وصغر المصارف الإسلامية نسبيا؛

رابعا: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية: وهي إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو مالا يتفق مع منهجها الإسلامي،

خامسا: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الإدارية: افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس وقواعد المراقبة والتفتيش وسقوف الائتمان، ومشاكل بسبب الاحتياطات والسيولة، والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى[1].

المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات المصارف الإسلامية ومتطلبات الاستمرار والبقاء

بالرغم من الصعوبات والتحديات القائمة فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة، فلا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية من مواجهة هذه التحديات، وبالتالي فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة ويمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية ويمكن أن تشمل هذه الإمكانيات ما يلي:

_ استكمال عناصر البيئة التحتية للأعمال المصرفية الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي؛

_ لا تزال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المعروضة في الدول الإسلامية وغيرها دون المستوى المطلوب، مما يوفر فرصة لاستكشاف مجالات أخرى للإبداع والابتكار والإفادة من التقنيات المعاصرة والتطورات الهائلة في مجال المعلومات؛

_ العمل الجماعي لتكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئة المناخ العام للاستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي؛

[1] سيد أحمد حاج عيسى، سيهام شيهاني،**المصارف الإسلامية بين تحديات العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها**، مرجع سبق ذكره، ص ص10،11.

_ تمثل المرجعية الشرعية ركيزة هامة من ركائز العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لضمان اتفاق الممارسة الفعلية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ضوء تعدد الهيئات وتعدد المصادر وغياب جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى والتخريج الشرعي لها جعل الأمر يصل إلى حد التضارب في الفتوى للموضوع الواحد، لذلك تبرز الحاجة إلى توحيد هذه الفتاوى وذلك يعرضها على مجمع الفقه الإسلامي الدولي أو تشكيل هيئة إسلامية للفتوى لا على أساس التمثيل السياسي بل على أساس معايير موضوعية على أن تملك هذه الهيئة سلطة الإلزام بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية؛

_ زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين كل من وحدات النظام المصرفي التقليدي والإسلامي، وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للتعايش وإرساء أسس قوية لعلاقات التعاون بين النظام الصرفي الإسلامي ومثيله التقليدي؛

_ الاهتمام بتوعية المجتمع برسالة وجوهر البنك الإسلامي عن طريق المحاضرات والندوات باستعمال الوسائل الحديثة للإعلام وإعداد المدارس والجامعات والتجارة على مبادئ إسلامية[1].

[1] محمد زيدان، محمد حمو، **تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها**، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6 ماي 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص12،11.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نستنتج أنه ورغم حداثة المصارف الإسلامية إلا أنها حققت تقدما كبيرا في عالم الصيرفة حتى أصبحت حقيقة ثابتة يصعب تهميشها أو التقليل من دورها، حيث تشكل المصارف الإسلامية نقطة تحول في الاقتصاد العالمي وبدأت تنتشر في العديد من البلدان، لكن رغم ذلك فهي مازالت بحاجة إلى أدلة تثبت قوتها ومكانتها، وذلك من خلال تقييم أداء المصارف بأحدث المعايير الدولية وأنظمة الرقابة المصرفية.

للمصارف الإسلامية مصادر متنوعة تعتمد عليها في القيام بأنشطتها المختلفة القائمة على عدم التعامل بالفائدة، كما تعددت استخداماتها أهمها: المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع.

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أبرزها: المصارف الإسلامية تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية أي عدم التعامل بالفائدة على عكس البنوك التقليدية.

تواجه البنوك الإسلامية تحديات وصعوبات تعرقل عملها رغم النجاحات التي حققتها.

الفصل الثاني: مدخل حول نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية

المبحث الثاني: الرقابة كأداة لتقييم السلامة المصرفية

المبحث الثالث: معايير نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

للمصارف الإسلامية دور كبير في الاقتصاد الوطني والعالمي، لذلك اهتمت جميع الدول بالعمل على اكتشاف الأزمات المصرفية قبل حدوثها وذلك من خلال عدة أنظمة للرقابة المصرفية وتقييم الأداء للمصارف ووضع مجموعة من المعايير الدولية يجب على المصارف الالتزام بها، ومن أجل ذلك اخترنا نظام لتقييم الأداء في المصارف الإسلامية وهو النظام الأكثر استخداما في العالم وهو نظامCAMELS، حيث يسعى هذا النظام من خلال تقييم العناصر التي يتكون منها إلى تقديم صورة منفردة وشاملة عن كل عنصر من العناصر، وبالتالي إعطاء تقييم دقيق لأداء المصارف الإسلامية، ومن خلال هذا الفصل سوف نتحدث عن نموذج تقييم الأداء في المصارف الإسلاميةCAMELS وعن العناصر المكونة لهذا النظام، ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية.

المبحث الثاني: الرقابة المصرفية كأداة لتقييم السلامة المصرفية.

المبحث الثالث: معايير نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية نظام CAMELS لتقييم السلامة المصرفية

يعد نظام CAMLS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف الإسلامية، ويساعد السلطات المختصة في الكشف المبكر السلامة المصرفية من عدمها، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتفادي انهيارها وإفلاسها، وبموجب هذا النظام فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل المصارف تقيم على أساس موحد وشامل.

المطلب الأول: نشأة وتطور معيارCAMELS

بدأ استخدام طريقةCAMELS في بداية عام1980م من طرف البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها مند عام1929م، وقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف وتحديد مدى سلامتها المصرفية، كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا، كما أثبتت الدراسات أيضا قدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق، وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل[1].

أولا: نموذج CAEL: وهو أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل التقارير الربع سنوية ومن ثم تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لنموذجCAMELS وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة؛

ثانيا: نموذج CAMEL: تم إضافة عنصر جديد إلى عناصر النموذج السابق وهو الإدارة، ويعد النموذج أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت الإدارة والسلطات الرقابية على حد سواء على الأخذ بنتائج نموذجCAMEL أكثر من نموذجCAEL والاعتماد عليها في القرارات

[1] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة جيجل، الجزائر،2014،2013، ص142.

لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ النموذج في الحساب خمسة عناصر رئيسية وهي: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، جودة الإدارة، والسيولة؛

ثالثا: نموذجCAMELS: تم تطوير نموذجCAMELS بإدخال العنصر السادس عليه وهو الحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي جعل النموذج أكثر كفاءة لخدمة عملية التقييم والوقوف على الأداء المصرفي باستنباط نموذج المصرف على تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة الأداء لفروعها الداخلية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى المصارف لتفعيله وفقا لتوصيات لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه، ويقف على حقيقة موقفه المالي[1].

المطلب الثاني: تعريف نظام CAMELS

عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء المالي في البنوك، مكون من 6عناصر، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل منفرد[2].

كما يعرف نظامCAMELS على أنه مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد وسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[3]. حيث عملت السلطات الرقابية في لأمريكا على الأخذ بنتائج معيارCAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وذلك من خلال 6 مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، إذ يرمز الحرفC (CAPITAL ABEQUACY) لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتخطيه المخاطر، والحرف A (ASSET QUALITY) لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى جودة المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك تحصيلها، بينما يرمز الحرفM (MANAGEMENT)إلى الإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين

[1] بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي(CAMELS)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(40)، العدد(1)، 2018، ص291.

[2] اسماعيل يونس يامين، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك(CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، 2016، ص4.

[3] مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياريCAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، العدد(35)، مارس 2005،ص3.

المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف

E (EARNINGS) فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L

(LIGUIDTY) يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيرا الحرف S (SENSITIVITY TO MARKET RISKS)يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق؛

المطلب الثالث: كيفية عمل نظامCAMELS

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على 44 مؤشرا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف [1]. حيث يتم تصنيف البنوك إلى5 مستويات على النحو التالي:

أولا: تصنيف قوي1: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقاط ضعف لديه تكون ذات طبيعة ثانوية ويمكن معالجتها بطريقة روتينية، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضع هذا البنك للقلق؛

ثانيا: تصنيف عرضي2: يعد البنك مؤسسة مالية سليمة أساسا ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى رقابة عادية؛

ثالثا: تصنيف متوسط3: تتوفر عدة نقاط ضعف بسيطة أكثر قد تعرض البنك لمزيد من المخاطر ونقل مقدرته على تقلبات السوق، ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية؛

رابعا: تصنيف حدي4: يعاني البنك من ضعف خطير من النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج إلى إجراءات فورية لتصويب أوضاعه ويتطلب رقابة لصيقة؛

[1] شوقي بورقبة، **طريقةCAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، ص ص3، 4. من الموقع www.kantakji.com

خامسا: تصنيف غير مرضي5: حالة البنك أسوأ من البنوك في المستوى الرابع ويحتاج لمساعدة عاجلة من المساهمين أو من مصادر أخرى، كما تتطلب رقابة مستمرة[1].

ويمكن تلخيص ما سبق الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تصنيف البنوك حسب طريقةCAMELS

الإجراء الرقابي	موقف البنك	تحليل التصنيف	مجال التصنيف	درجة التصنيف (التقييم)
لا يتخذ أي إجراء	الموقف سليم من كل النواحي	قوي	1.0-1.4	1
معالجة السلبيات	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	مرضي	1.6-2.4	2
رقابة ومتابعة مستمرة	يظهر عناصر الضعف والقوة	معقول	2.6-3.4	3
برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية	خطر قد يؤدي للفشل	حدي	3.6-4.4	4
رقابة دائمة- إشراف	خطير جدا	غير مرضي	4.6-5.0	5

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010-2011، ص ص76 ،77.

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص ص78، 79.

المبحث الثاني: الرقابة كأداة لتقييم السلامة المصرفية

تعد الرقابة المصرفية شرطا أساسيا لاستمرار المصارف والتأكيد على سلامة مراكزها المالية، وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى أدائها وبالتالي ضمان الجهاز المصرفي واستقراره.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الشرعية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الرقابة بصفة عامة والرقابة الشرعية بصفة خاصة.

أولا: الرقابة: إن الرقابة تعني قدرة التحكم في وضعية معينة وتوجيهها نحو هدف ما، حيث تهدف إلى قياس ومقارنة النتائج مع الأهداف المحددة مسبقا لضمان توافق النتائج التي يتم الحصول عليها مع التوقعات الأولية وإجراء التصحيحات اللازمة إذا لم يتم الوصول إلى الأهداف، ويمكن النظر إلى الرقابة كاحترام المعايير التي تساهم في العملية التسييرية[1].

ثانيا: الرقابة الشرعية: هي التأكد من مدى مطابقة أعمال المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية، حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى، أي أن الأساس الذي قامت عليه هذه المصارف هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية[2].

المطلب الثاني: أهمية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من سبب أهمها:[3]

_ إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية؛

_ عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية؛

[1] Claude alazard et sabine séparè**, contrôle de gestion, 3 ème edition,** dunod, paris, p7**.**

[2] سيد أحمد حاج عيسى، سهام شيهاني، **بين تحديات بيئة العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] مرجع سابق، ص13

_ إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى،نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل عملية أو مشروع يموله المصرف، لأنهم بحاجة إلى الفتوى في واقعات ونوازل تواجههم أثاء عملهم؛

_ إن وجود الرقابة في المصرف يعطي المصرف الصيغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف؛

_ ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأعمال الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك.

المطلب الثالث: أشكال الرقابة على المصرف الإسلامي

ترجع علاقة البنك المركزي بالمصرف الإسلامي إلى طبيعة العمل المصرفي الملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية التي تمثل قانونا جوهريا في تقييم المصرف الإسلامي ومعاملاته من حيث الصحة والبطلان، ويتخذ المصرف الإسلامي ثلاثة أشكال من الرقابة وهي:

أولا: الرقابة الشرعية: ويختص بها فقهاء متمرسون في أحكام المعاملات المالية، ويستند تبرير مثل هذه الرقابة انطلاقا من التزام المصرف الإسلامي بعدم التعامل بالربا أخذا وعطاء؛

ثانيا: الرقابة الداخلية: تقوم به وحدة داخلية في المصارف الإسلامية؛

ثالثا: الرقابة القانونية: وتتولى الدولة مسؤولية القيام بهذه الرقابة من خلال البنك المركزي، وتبرز هذه الرقابة على أساس أن المصرف الإسلامي يمارس نشاطه المصرفي في إطار دولة يحكمها قانون ودستور وتشريعات خاصة بها[1].

[1] عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي ، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية)**، مرجع سبق ذكره، ص 301.

المبحث الثالث: معايير نظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المعايير المالية والتشغيلية لنظامCAMELS لتقييم السلامة المصرفية ومميزات وعيوب هذا النظام.

المطلب الأول: المعايير المالية

تتكون المعايير المالية من عنصر كفاية رأس المال وعنصر السيولة.

أولا: كفاية رأس المال

1_تعريف كفاية رأس المال: يمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها إعسار البنك، فكلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة[1].

ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جدب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن تم نموه[2].

2_ مكونات رأس المال المصرفي: يتكون رأس المال المصرفي من شريحتين هما:[3]

2_1_الشريحة الأولى: وتمثل رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح؛

2_2_الشريحة الثانية: وتتمثل في رأس المال المساند ويتكون من:

2_2_1_الاحتياطات الغير معلنة: ويقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر الحسابات الختامية للبنك، وبالأخص من خلال حساب الأرباح والخسائر، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية؛

---

[1] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012،2013، ص57.

[2] تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص50.

[3] مريم زايدي، **اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، رسالة دكتوراه الطور الثالث(LMD) في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2016،2017، ص ص146،145.

2_2_2_احتياطات إعادة تقييم الأصول: يتم التعرف عليها عندما يتم تقييم المباني والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية، على أن تتم عملية إعادة تقييم الأصول وفقا لأسس معقولة؛

2_2_3_مخصصات مكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة: تعتبر في حكم احتياطات لإنهاء هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة؛

2_2_4_القروض المساندة: وهي قروض تطرح في شكل سندات محددة الأجل بحيث لا تزيد آجالها عن خمس سنوات على أن يخصم 20%من قيمتها سنويا،

2_2_5_أدوات رأسمالية أخرى: هذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل الخسائر إذا حدثت كما أنها قابلة للاستهلاك.

3_العناصر المستبعدة من رأس المال الأساسي: هناك عناصر مستبعدة من رأس المال الأساسي عند حساب معيار كفاية رأس المال تتمثل في ما يلي:

_ الشهرة؛

_الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة؛

_الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنك؛

4_القيود المفروضة على رأس المال المساند: وتتمثل هذه القيود في ما يلي:

_أن لا تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعتها عن 100%من رأس المال الأساسي، وذلك بغرض تدعيم رأس المال الأساسي بشكل مستمر باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعود عامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين؛

_إخضاع احتياطات إعادة التقييم لخصم بنسبة 55%من قيمتها للتحوط من المخاطر الناتجة عن تذبب أسعار هذه الأصول في السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع؛

_أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة هو 1.2825%من الأصول

والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة لأنها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين؛

_أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 5% من رأس المال الأساسي[1].

5_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة عنصر كفاية رأس المال: إن تصنيف رأس المال لدى المصرف مبني على أساس العوامل التالية:[2]

_مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال(أساسي/مساند) ومدى سلامة المركز المالي للبنك؛

_مقدرة إدارة البنك على جدب موارد إضافية لتدعيم رأس المال؛

_طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة ومدى كفاية المخصصات الواجب تكوينها لهذه الأصول؛

_مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

_نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية؛

_حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملائمة ما يوزع منها نقدا وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال؛

_معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك .

6_أسس تصنيف كفاية رأس المال وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS: يكون تصنيف كفاية رأس المال وفق نظامCAMELS كما يلي[3]:

6_1_ التصنيف الذي يصنف رأس ماله(1): يتصف بالمؤشرات التالية:

_أداء قوي للأرباح؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2008، ص260.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص ص80،79.

[3] محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر(دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات2006إلى 2009)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(11)، العدد(45)، ص ص274،273.

_النمو الجيد للأصول؛

_خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها؛

6_2_المصرف الذي يصنف رأس ماله(2): هذا المصرف يكون لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأس ماله(1) مع المرور ببعض نقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، ورغم ذلك يمكن تصحيح هذه النقاط من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب؛

6_3_المصرف الذي يصنف رأس ماله(3): يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للكفاية المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر، مما يتطلب إشرافا تنظيميا لضمان مناقشة الإدارة واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال؛

6_4_المصرف الذي يصنف رأس ماله(4): يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية، فإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراءا فوريا لتصحيح الاختلال فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للمصرف، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال؛

6_5_المصرف الذي يصنف رأس ماله(5): يعد معسرة بحيث يتطلب إشرافا رقابيا قويا لملاقاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

ثانيا: السيولة

1_مفهوم السيولة: تعتبر السيولة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في تقييم البنوك والمفاضلة بينهما، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس[1]. فالسيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، أما

[1] شوقي بورقبة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، ص03، من الموقع www.kantakji.com

السيولة في الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة ففي مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها[1].

2_مكونات السيولة في البنوك الإسلامية: تتكون السيولة في المصارف الإسلامية من العناصر التالية:[2]

2_1_السيولة الحاضرة: تتمثل في السيولة الحاضرة لدى لبنك والتي تحت تصرفه وتشمل ما يلي:

2_1_1_السيولة بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزان البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية وأجنبية؛

2_1_2_الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي: وهي الأموال التي يلتزم بها البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ بها بشكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، بالإضافة إلى ما يحتفظ به البنك في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى؛

2_1_3_الشيكات تحت التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها، والشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج؛

2_2_السيولة شبه النقدية:وتتمثل في الأصول التي يمكن تصنيفها أي بيعها أو رهنها ومنها: أدونات الخزينة، الكمبيالات، المخصومة، والأوراق المالية من أسهم وسندات، وتتميز بقصر أجل استحقاقها وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها.

3_مؤشرات السيولة: تتمثل في ما يلي:

3_1_نسبة صافي التمويل المستقر: هي المعيار العالمي الكمي الثاني الذي جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما تعرف على أنها متطلب الحد الأدنى من التمويل المستقر على مدى أفق زمني يمتد لسنة

[1] نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(36)، 2013، جامعة بغداد، المعهد العالمي للدراسات المحاسبية والمالية، ص ص302،303.

[2] حسين جميل البديري، **البنوك_مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص ص40،41.

واحدة بناءا على معاملات مخاطر السيولة المخصصة للموجودات، حيث تتكون نسبة صافي التمويل المستقر من مكونان هما التمويل المستقر المتاح، والتمويل المستقر المطلوب، حيث تعرف نسبة صافي التمويل المستقر على أنها: نسبة المبلغ المتاح من التمويل المستقر، حيث ينبغي أن تكون هذه النسبة مساوية على الأقل ل100% بصورة مستمرة[1].

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}}$$

3_2_نسبة تغطية السيولة: وهي نسبة موجهة لإدارة السيولة على المدى القصير[2].

وتحسب نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا[3].

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

4_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة عنصر السيولة: إن تصنيف سيولة البنك مبني على العوامل التالية[4]:

_طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقها؛

_مدى تقلب الودائع؛

_الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛

_نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر؛

---

[1] المبادئ الإرشادية رقم06، **الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية(عدا مؤسسات التأمين الإسلامي(التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، مجلس الخدمات المالية، أفريل 2015، ص ص54، 55.

[2] عبد الحميد بوشرمة، **مقررات اتفاقية بازل3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية العربية (دراسة حالة الجزائر والأردن)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جوان 2018،العدد(13)، الجزائر، الأردن، ص111.

[3] صادق أحمد عبد الله السبئي، **إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية)**، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون،2016،ص184.

[4] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص65.

_الحالة الاقتصادية السائدة .

5_أسس تصنيف السيولة وفق نظام CAMELS: ويكون التصنيف كما يلي:[1]

5_1_المصرف الذي تصنف سيولته(1): يعني أن سيولته وإدارته قوية وأن لديه مصادر مؤكدة للحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية؛

5_2_المصرف الذي تصنف سيولته(2): يعني أنه يحتوي على مستوى مرضي من السيولة وكذلك إدارتها، وأن لدى البنك مصادر تمويلية وبشروط مقبولة لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية، يمكن أن يكون في إدارة السيولة ضعف بسيط ؛

5_3_المصرف الذي يصنف سيولته(3): يعني أن مستوى السيولة وإدارتها بحاجة إلى تحسين، ويمكن أن يكون يعاني من عدم القدرة على الحصول على الأمور بشروط جيدة لمقابلة احتياجاته؛

5_4_المصرف الذي تصنف سيولته(4): يعني أن مستوى السيولة وإدارتها غير كافية، وكذلك يكون البنك غير قادر على الحصول على الأموال بشروط ميسرة؛

5_5_المصرف الذي يصنف سيولته(5): يعني أن مستوى السيولة وإدارتها غير كافية وبشكل حرج والتي يمكن أن تشكل تهديد على مستقبل البنك، وأن البنك في هذه الحالة بحاجة إلى مصادر دعم تمويلية خارجية لمقابلة التزاماته.

المطلب الثاني:المعايير التشغيلية: تتكون المعايير التشغيلية من جودة الأصول، الإدارة، الربحية، الحساسية لمخاطر السوق.

أولا: جودة الأصول

1_مفهوم جودة الأصول: ويقصد بها قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومخاطر الاستثمار[2].كما تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**،ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية،أبو ظبي،2006، ص ص31،30.

[2] إسماعيل يونس يامين، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك(CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص4.

المصرفي الأمريكيCAMELS، لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال[1].

3_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة جودة الأصول: يتم تصنيف جودة الأصول إلى دراسة القضايا التالية:[2]

_حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛

حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛

_التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛

_حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛

_فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛

_النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان؛

_مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثرة.

4_أسس تصنيف جودة الأصول وفق نظامCAMELS: إن تصنيف نوعية الأصول يعكس حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والعقارات المستملكة ونشاطات خارج الميزانية، كذلك فإن التصنيف يعكس مقدرة الإدارة على تحديد، قياس، مراقبة، وضبط المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات، ويأتي التصنيف كما يلي:[3]

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين،ص 64.

[2] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص25.

4_1_التصنيف الذي تصنف جودة أصوله(1): يعني أن نوعية موجوداته قوية وإدارة قوية للقروض، المشاكل معروفة ومحدودة، والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، إن نوعية إدارة البنك لا تستدعي أي اهتمام رقابي؛

4_2_المصرف الذي تصنف جودة أصوله(2): تكون نوعية أصوله مرضية وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وأن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدودة من قبل السلطات الرقابية؛

4_3_المصرف الذي تصنف جودة أصوله(3): تكون نوعية أصوله وإدارة القروض أقل من مرضية، وأن نوعية الأصول والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وهنك حاجة التحسين مستوى إدارة القروض وإدارة المخاطر من قبل الإدارة؛

4_4_المصرف الذي تصنف جودة أصوله(4): هناك ضعف في نوعية الموجودات وإدارة القروض، وأن مستوى المخاطر ومستوى الأصول المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كافي ويمكن يعرض البنك إلى خسائر محتملة إذا تراكمت بدون معالجة؛

4_5_المصرف الذي تصنف جودة أصوله(5): يعاني من ضعف كبير في نوعية أصوله وإدارة القروض مما يشكل تهديد مباشر إلى وضع البنك المالي.

ثانيا: جودة الإدارة

يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابية اللازمة في هذا الخصوص[1].

1_مؤشرات تقييم جودة الإدارة: حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في:[2]

[1] عباس فاضل رحيم، **أهمية نظامCAMELS في تقييم أداء المصارف العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014، ص37.

[2] شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص9.

1_1_الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبر ة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة؛

1_2_الموارد البشرية:ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء؛

1_3_عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية؛

1_4_نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب؛

1_5_التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

2_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة جودة الإدارة: يتم تقويم الإدارة استنادا إلى الآتي:[1]

_وجود هيكل تنظيمي معتمد يبين بوضوح الصلاحيات وخطوط الاتصال ووجود وصف وظيفي معتمد ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

_مدى تقيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات؛

_المؤهلات العلمية والخبرة العلمية والقدرات الفنية للموارد البشرية؛؛

_وجود سياسات وإجراءات عمل واضحة لدى المصرف؛

_وجود أقسام متخصصة لدى المصرف أهمها: قسم إدارة الموجودات والمطلوبات، قسم منح التسهيلات، قسم الاستثمار، إدارة المخاطر...؛

[1] موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد(18)، جامعة بغداد، العراق،2012،ص148.

_ وجود قسم تدقيق ونظام رقابة داخلية ومدى فعاليتها.

3_**أسس تصنيف جودة إدارة البنك وفقCAMELS:** ويكون التصنيف كما يلي:

3_1_الإدارة التي يتم تصنيفها(1): تتصف بالمؤشرات التالية:[1]

_قوة معدل الأداء المالي في جميع المجلات؛

_الفهم الملائم والقدرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية؛

_مراعاة الالتزام بعمليات التخطيط ودقة تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الرقابية الفعالة في مجالات العمل؛

_دقة وملاءة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي؛

_مراعاة القوانين والأنظمة بشكل جيد وقدرة عالية على إدارة المخاطر؛

_لا تتوفر دلائل على تغليب المصلحة الذاتية؛

_ التعمق الإداري والتناوب والتدريب المعقول؛

_ تجاوب الإدارة والهيئة العامة والمساهمين مع توصيات البنك المركزي.

3_2_الإدارة التي يتم تصنيفها(2): لديها خصائص مشابهة كما في التصنيف(1) حيث تعتبر مراعية للقوانين والأنظمة وأن تطبيقات إدارة المخاطر مرضية نسبيا بالإضافة إلى توفر العناصر الأخرى، السابق ذكرها وكما توجد بعض العيوب التي يسهل تصحيحها دون الحاجة إلى رقابة تنظيمية، وكما توجد بعض نقاط الضعف المحددة المتعلقة بواحدة أو أكثر من المجالات المذكورة مما يتعين توجيه الاهتمام الحذر للأوضاع المالية؛

3_2_الإدارة التي يتم تصنيفها(3): تظهر نقاط ضعف رئيسية في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة حيث تتصف بالعادة بإساءة الاستخدام بشكل بارز من قبل الموظفين، وتجاهل المتطلبات التنظيمية والتقييم

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS للرقابة على القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص ص107،108.

الضعيف للمخاطر والعمليات التخطيطية لمسار الأعمال المصرفية، وردود الفعل غير الملائمة في معالجة المصاعب الاقتصادية و/أو الأداء الاقتصادي الضعيف، مما يتطلب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

3_4_الإدارة التي يتم تصنيفها(4): تظهر ضعف عام في عدد من العوامل مما يبرز الحاجة إلى إجراء تنظيمي قوي لضمان اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم من قبل البنك المركزي، خاصة إذا ما تفشت عمليات إساءة الاستخدام من قبل الموظفين، والتجاهل للمتطلبات التنظيمية والإدارية التي قد تدمر الأداء المالي لدرجة احتمال أن يواجه المصرف الإعسار؛

3_5_الإدارة التي يتم تصنفها(5): هي غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراء رقابي فوري، حيث تظهر هذه الإدارة عيوب في معظم العوامل المذكورة أعلاه، ويعاني المصرف من ضعف شديد في أدائه المالي، مما يستوجب الأمر على البنك أو الهيئة العامة للمساهمين فرض الوصاية على الموجودات وإجراء التغير الجدري للإدارة[1].

ثالثا: الربحية

تحقيق الربحية هو أهم أهداف ومحددات أداء البنك، وذلك نظرا لأن الأرباح تعتبر المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك ولتعزيز رأس مال البنك، وسيتم احتساب ربحية البنك من خلال صافي هامش الفائدة، من خلال قسمة الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة على إجمالي الدخل[2].

1_مؤشرات الربحية: من بين مؤشرات قياس الربحية ما يلي:

1_1_معدل العائد على حقوق الملكية ROE:يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم لأموالهم في نشاط البنك، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات؛

[1] محمد سمير ديهرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) في ضل المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص276.

[2] فوزان عبد القادر القيسي، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلة(13)، العدد(4)،2017،ص 467.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتشير العلاقة أعلاه إلى الربح الصافي الذي يجنيه المساهمين من جراء استثمار كل وحدة نقدية من أموالهم[1].

1_2_معدل العائد على متوسط الأصولROAA: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداما أمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف هذه الأصول، ويقارن هذا المعدل بمعيار الصناعة أو بما تم تحقيقه في السنوات السابقة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف ومراقبتها والعكس صحيح[2]

وإجمالا يتم قياس العائد على متوسط الأصول وفق الصيغة التالية:

$$\text{العائد على متوسط الأصول} \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي متوسط الأصول}}$$

والجدول التالي يبين تصنيف ربحية البنك وفق نظامCAMELS.

[1] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010 ،2011، ص147.

الجدول رقم(04): تصنيف ربحية البنك وفق نظامCAMELS **الوحدة%**

التصنيف	العائد على حقوق الملكيةA	صافي الدخل/متوسط الأصولB
1	A<0.4	B< %1.5
2	A<0.2	%0.75< B <%1.15
3	A<0.1	%0.4< B <%0.75
4	A<0.09	%0< B <%0.4
5	A<0.01	B<0

المصدر: صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية(دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،(غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف، الجزائر،2010، 2011، ص94.

2_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة ربحية البنك: تتمثل هذه النقاط في ما يلي:[1]

_مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛

_نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛

_حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛

_مدى الاعتماد على البنوك الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر المالية أو المصادر غير التقليدية والنفقات؛

_فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛

_كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

3_أسس تصنيف ربحية البنك وفقCAMELS:وتتمثل في ما يلي:[2]

3_1_المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف(1): يتمتع بمستوى ربحية عالي ويوفر الدخل الكافي للعمليات المصرفية ولتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال والحفاظ على كفاءته؛

[1] أحمد نور الدين الفرا، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS للرقابة على القطاع المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص77.
[2] بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCAMELS**، مرجع سبق ذكره، ص298.

3_2_المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف(2): يتمتع بمستوى ربحية جيدة ويولد دخلا كافيا لتلبية متطلبات الاحتياطات اللازمة ويوفر نمو لرأس المال؛

3_3_المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف (3): يتصف بمستوى ربحية مقبول ويظهر نقاط ضعف رئيسية في أحد العوامل؛

3_4_المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف(4): يتصف بمستوى ربحية ضعيف ويشهد مشكلات في الدخل بالشكل الذي لا يوفر الاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب؛

3_5_المصرف الذي تأخذ أرباحه التصنيف(5): يتمتع بمستوى ربحية حرج ويشهد خسائر بصورة تعرض رأس المال وملاءته للمخاطر.

رابعا: الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

1-تعريف مخاطر السوق: هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع[1]. ويقيس هذا المتغير مدى تعرض البنك لمخاطر السوق، ويتم قياس الحساسية لمخاطر السوق من خلال قسمة محفظة الأوراق المالية لدى البنك على إجمالي الأصول[2]. وتنقسم مخاطر السوق إلى ما يلي:[3]

1_1_مخاطر سعر الفائدة: هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرض بسعر الفائدة السائدة الآن، مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض، ذلك لأن تقديم القروض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع، وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلب أسعار الفائدة؛

[1] كمال زيتوني، **النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة حول النظام المصرفي الجزائري، قسم العوم الاقتصادية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، 2017، ص22.

[2] فوزان عبد القادر القيسي، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS**، مرجع سبق ذكره، ص467.

[3] كمال زيتوني،مرجع سبق ذكره، ص ص22،23.

1_2_مخاطر سعر الصرف: يظهر هذا الخطر نتيجة للتذبذبات في أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة،

1_3_مخاطر تقلبات مستوى الأسعار: هي المخاطر التي يمكن أن تكبد البنك خسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة أو التقلبات غير المتوقعة في الأسعار السوقية للأسهم والسندات بصفة خاصة.

2_مؤشرات الحساسية اتجاه مخاطر السوق:

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية لمخاطر السوق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة[1]. إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد

يقيس جميع هذه المخاطر وهو الذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة[2]. ويمكن قياس الحساسية اتجاه مخاطر السوق من خلال نسبة مجموع الأوراق المالية إلى مجموع الأصول؛

الجدول رقم(05): مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم المصرفيCAMELS

نسبة مجموع الأوراق المالية إلى مجموع الأصول	≤%25	%30-%25	%37-%31	%37-%38	≥%43
درجة التصنيف	1	2	3	4	5
نوع التصنيف	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضي

المصدر: سهام بومغادية، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دارسة حالة لبنك الاعتماد اللبناني)**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2017-2018، ص77.

3_النقاط الواجب مراعاتها عند دراسة حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق: وهي كما يلي:[3]

[1] شوقي بورقبة، **طريقةCAMELSفي تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث العدد(10)، ورقلة، الجزائر، 2012، ص209.

[3] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، مرجع سبق ذكره، ص22.

_درجة حساسية إيرادات البنك، رأس مال البنك للتغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، سعر الصرف، سعر البضائع وأسعار الأسهم؛

_مقدرة الإدارة على تعريف، قياس، مراقبة، وضبط مخاطر السوق قياسا مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته؛

_درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة،

_طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق النجمة عن مخاطر عمليات البنك المصرفية والأجنبية.

4_أسس تصنيف حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق وفقCAMELS: يتم تصنيف الحساسية لمخاطر السوق بحسب CAMELS كما يلي:[1]

4_1_المصرف الذي تصنف حساسيته تجاه مخاطر السوق(1): تتمتع بدرجة تحكم عالية بمخاطر السوق؛

4_2_المصرف الذي تصنف حساسيته اتجه مخاطر السوق(2): لديها خصائص متشابهة كما في التصنيف السابق؛

4_3_المصرف الذي تصنف حساسيته اتجاه مخاطر السوق(3): فإن درجة التحكم بمخاطر السوق لديه منخفضة؛

4_4_المصرف الذي تصنف حساسيته اتجاه مخاطر السوق(4): تضهر ضعفا عاما في عدد من العوامل؛

4_5_المصرف الذي تصنف حساسيته اتجاه مخاطر السوق(5): يشهد مشكلات حادة في التحكم بمخاطر السوق ومستوى الأرباح وملاءة رأس المال ضعيفان في مواجهة مخاطر السوق.

[1] بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفيCAMELS**، مرجع سبق ذكره، ص300.

خامسا:مدى ملاءة طريقةCAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية

1_إضافة عنصر السلامة الشرعيةSHARIAA COPHANT: يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول التي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم1 في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه؛

وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقةCAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية(S)، وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها SCAMELS[1].

2_مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية: ترتبط سلامة المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية، وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو الحال بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية ...

فإن العديد من الباحثين يرون ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية[2].

[1] شوقي بورقبة، **طريقةCAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] شوقي بورقبة، المرجع السابق، نفس الصفحة.

الجدول رقم(06): معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	المعنى
معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى الشرعية حقيقة وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف.
معيار الكفاءة(كلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية من حيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
معيار المصداقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: شوقي بورقبة، **طريقةCAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، ص12.

المطلب الثالث: مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفيCAMELS

سوف نتناول في هذا المطلب أهم مميزات وعيوب نظام التقييم المصرفيCAMELS

أولا:مميزات نظام التقييم المصرفيCAMELS:يمكن تلخيص أهم مميزات نظام التقييم المصرفيCAMELS في ما يلي:[1]

_تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛

_توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة؛

_الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير، مما يقلل في حجم التقارير ويزيد من أهميته؛

_اختصار زمن التفتيش والرقابة بالتركيز عل ستة بنود غير ضرورية؛

[1] حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام التقييم المصرفيCAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص64.

_عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، وأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

ثانيا: عيوب نظام التقييم المصرفيCAMELS: يمكن تلخيص أهم عيوب نظام التقييم المصرفيCAMELS في ما يلي:[1]

_يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل،هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛

_يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى للمجموعة الشبيهة، وعليه فإن حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام المصرفي ككل، فإن عادة لا يتم تغير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي؛

_أعطى النظام لكل العناصر أوزانا وإنه من الصعوبة تثبيتها طول فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل الثاني:

تحدثنا في هذا الفصل عن أهم نظام لتقييم الأداء والرقابة المصرفية وهو نظامCAMELS، حيث تم توضيح العناصر الستة لهذا النظام والمتمثلة في عناصر مالية هي كفاية رأس المال والسيولة، وعناصر تشغيلية هي جودة الأصول، الإدارة، الربحية والحساسية اتجاه مخاطر السوق يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف الإسلامي من جميع الجوانب، ويعتبر هذا النظام من أكثر أنظمة الرقابة المصرفية انتشارا في العالم لقدرته على اكتشاف نقاط الضعف في المصارف وبفعالية كبيرة.

– إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وكذلك تهدف إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.

–يمكن إضافة معيار سابع لتقييم الأداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS

–لنظام التقييم المصرفيCAMELS مميزات أهمها تصنيف البنوك وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والرقابة، كما أنه لا يخلو من العيوب.

الفصل الثالث: تطبيق نظامCAMELS على بنك الراجحي السعودي

تمهيد

المبحث الأول: نبذة عن القطاع المصرفي السعودي

المبحث الثاني: نبذة عن مصرف الراجحي السعودي

المبحث الثالث: تقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما تم التطرق في الفصل الأول للمفاهيم النظرية **للدراسة** وعرض مفاهيمي لنظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط تلك المفاهيم على بنك الراجحي السعودي وتقييم المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS من أجل الخروج بتصنيف نهائي لهذا البنك.

ومن أجل دراسة جيدة للموضوع تم تقديم بنك الراجحي السعودي و ذلك من خلال التطرق إلى تاريخ المصرف وتعريفه ثم تم تطبيق مؤشرات للمعايير الستة المكونة لنظامCAMELS حسب المعطيات المتوفرة لدينا. ومنه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن الجهاز المصرفي السعودي

المبحث الثاني: نبذة عن مصرف الراجحي السعودي

المبحث الثالث: تقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS.

المبحث الأول: نبذة عن الجهاز المصرفي السعودي

يحتل القطاع المصرفي السعودي المرتبة الثانية بين القطاعات المصرفية الخليجية والعربية بالنسبة لحجم الموجودات التي بلغت في نهاية 2015 حوالي 589 مليار دولار،والتي تشكل 19% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي فان هدا القطاع سجل أعلى ملاءة بين دول المجموعة العشرين، ما يؤكد على قوة مؤشراته وسلامته المالية.

المطلب الأول: هيكل القطاع المصرفي السعودي

يبلغ عدد المصارف العاملة في السعودية 24 مصرفا تدير شبكة من الفروع بلغت 2005 فرعا بنهاية الفصل الثاني من عام 2016،بالإضافة إلى 17291 ماكينة صراف آلي،كما يعمل في القطاع المصرفي السعودي 49563 موظفا،87% منهم ذكور و 13% من الإناث، وتشمل المصارف 1224 مصرفا محليا و7 مصارف أجنبية 5 عربية،كما يتكون الجهاز المصرفي المحلي في السعودية من 8 مصارف تقليدية و4 مصارف إسلامية، يضم الجدول رقم 1 لائحة من المصارف العاملة في السعودية، ونوعها، وعدد فروع كل منها؛

وتجدر الإشارة إلى دخول المصارف السعودية المحلية 12 ضمن لائحة اكبر 100 مصرف عربي بحسب الموجودات لعام 2015، حيث كانت تدير هذه المصارف موجودات بحوالي 578.8 مليار دولار، أي ما يشكل نحو 21% من موجودات اكبر 100 مصرف عربي[1].

الجدول رقم(07): لائحة بالمصارف العاملة في السعودية وعدد فروع كل منها

المصارف المحلية		المصارف العربية	المصارف الإسلامية
تقليدية	إسلامية		
البنك العربي الوطني (152)	مصرف الراجحي (535)	بنك الإمارات دبي الوطني (1)	بي آن بي باريبا (1)
بنك الرياض(334)	مصرف الإنماء(70)	بنك الخليج الدولي(3)	دويتشيه بنك(1)
مجموعة سامبا المالية	بنك البلاد (221)	بنك البحرين الوطني(1)	بنك باكستان الوطني(1)

[1] **اتحاد المصارف العربية**، مجلة شهرية متخصصة، العدد(431)، لبنان، تشرين أول، أكتوبر، 2016، ص18.

(2)			
البنك الأهلي التجاري (354)	بنك الجزيرة (78)	بنك الكويت الوطني(1)	بنك تي سي زراعات بانكاسي(1)
البنك السعودي الفرنسي (84)		بنك مسقط(1)	بنك الصين للصناعة والتجارة(1)
البنك السعودي الهولندي (60)			جي بي مورغان تشيش إن أيه(1)
البنك السعودي للاستثمار (48)			ستيت بنك أوف إنديا(1)
البنك السعودي البريطاني (84)			

المصدر: **إتحاد المصارف الإسلامية**، مجلة شهرية متخصصة، العدد(431)، لبنان، تشرين أول، أكتوبر،2016، ص19.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في السعودية

يبلغ عدد المصارف الإسلامية السعودية حاليا أربعة وهي: مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك الجزيرة، وبنك البلاد، وتلعب السعودية دورا رياديا في مجال الصيرفة الإسلامية على المستوى العربي والعالمي، حيث تمثل المصارف الإسلامية فيها أهم شبكات المصارف الإسلامية في أي دولة لها نظام مصرفي مزدوج، وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية الأربعة العاملة في السعودية بنهاية الفصل الثاني من العام2016 حوالي147.3 مليار دولار، أي نحو 25% من إجمال الأصول المصرفية في السعودية حوالي116.8 مليار دولار أي نحو28% من إجمالي الودائع، أما حجم القروض فبلغ حوالي99.2 مليار دولار أي23% من إجمالي القروض، كما بلغ رأس مال المصارف الإسلامية السعودية الأربعة حوالي21.9 مليار دولار أي25% من الإجمالي، كما حققت المصارف الإسلامية أرباحا بلغت حوالي2.8 مليار دولار بنهاية العام2015و1.5 مليار دولار حتى نهاية الفصل الثاني من العام2016؛

وتجدر الإشارة إلى دخول مصرفيين إسلاميين، هما مصرف الراجحي ومصرف الإنماء، ضمن لائحة أكبر10 مصارف عاملة في السعودية، ويعتبر مصر الراجحي ثاني أكبر مصرف سعودي، وأكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية حيث يسيطر على60% من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية السعودية و70%من أرباحها؛

ووفقا لمؤسسة النقد العربي السعودي، فإن50% من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمثل المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة في السعودية حوالي20% من إجمالي المنتجات المصرفية الإسلامية على مستوى العالم[1].

الجدول رقم(08): بيانات المصارف الإسلامية السعودية **الوحدة: مليون دولار**

	الموجودات		الودائع		القروض		حقوق الملكية		الأرباح	
	الفصل الثاني 2016	2015	الفصل الثاني 2016	2015	الفصل الثاني 2016	2015	الفصل الثاني 2016	2015	الفصل الثاني 2016	2015
مصرف الراجحي	88.368	84.165	59.873	56.058	59.873	56.058	13.080	12.437	1.085	1.901
مصرف الانماء	26.183	23.660	17.730	15.201	17.730	15.201	4.903	4.894	214	392
مصرف الجزيرة	18.227	16.270	11.790	11.246	11.790	11.246	2.083	1.977	149	343
بنك البلاد	14.510	13.659	9.848	9.135	9.848	9.135	1.816	1.718	96	210
المجموع	147.288	138.354	99.241	91.640	99.241	91.640	21.882	21.026	1.344	2.816

المصدر: **إتحاد المصارف الإسلامية**، مجلة شهرية متخصصة ، االعدد(431)، لبنان، تشرين الأول، أكتوبر،2016، ص24.

[1] **إتحاد المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص24.

المبحث الثاني: نبذة عن مصرف الراجحي السعودي

يواصل مصرف الراجحي، باعتباره أكبر مصرف إسلامي في العالم، تحقيق عائدات قوية مستندة إلى أسسه الراسخة. ومنذ بضعة أعوام مضت، شرع في تنفيذ برنامج استراتيجي بدأ بمراجعة الأسس والجوانب الجوهرية التي شكلت ركيزة تقدم ناجح. واليوم وحيث تم تبنى تقنيات جديدة للمستقبل مع الاستمرار في جذب عملاء جدد للخدمات الرقمية، فمثل هذه العوامل وغيرها تشكل في مضمونها الأسس الجديدة التي يرتكز عليها المصرف.

المطلب الأول: تاريخ بنك الراجحي السعودي

حصل مصرف الراجحي على اسمه الحالي عام2006 ويشار إليه في هذه الوثيقة باسم المصرف، ولكن تم تأسيسه في الأصل عام1957 كشركة صرافة ثم تحول عام 1987 إلى مصرف تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، يعد المصرف شركة سعودية مساهمة تم تأسيسها وترخيصها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/59) والمادة رقم 6من القرار الوزاري رقم(245)، وصدر كلاهما في يونيو عام1987، يقع مقر المصرف في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويعمل بموجب السجل التجاري رقم1010000096 وهو مدرج في السوق المالية السعودية تداول تحت الرمز RJHI[1].

ويتمتع مصرف الراجحي السعودي بخبرة تمتد لأكثر من 50عاما في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وتم إفتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام1979 في حي الشميسي، وقد شهد العام1978، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل إسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي[2].

المطلب الثاني:تعريف بنك الراجحي السعودي

هو مصرف سعودي تأسس سنة 1957، مصرف الراجحي إحدى الشركات المصرفية الكبرى المساهمة إذ يبلغ رأس مالها 25،000،000،000 ريال سعودي ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والإستثمارية

[1] التقرير السنوي2018 لبنك الراجحي السعودي، ص6.

[2] الموقع الإلكتروني: 20ماي 2019 11:53 www.alrajihibank.com.sa .

أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، قام بتأسيسها الإخوة صالح وعبد الله وسليمان ومحمد بن عبد العزيز الراجحي[1]حرصا من المصرف على تحقيق أهدافه بما في ذلك تعزيز وتطوير الصيرفة الاسلامية داخل المملكة وخارجها، أسس المصرف عددا من الشركات التابعة التي يمتلكها بالكامل أو يملك حصص الأغلبية فيها وهي:

أولا:الشركات التابعة: تتمثل في ما يلي:

1_مصرف الراجحي ماليزيا: مصرف اسلامي مرخص بموجب قانون الخدمات المالية الاسلامية لعام 2013م، منشأ ويعمل في ماليزيا.

2_شركة الراجحي المالية شركة مساهمة مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل رئيسي و/ أو لتقديم خدمات الوساطة المالية، والتأمين والادارة والاستشارات والترتيبات والحفظ.

3_شركة وكالة تكافل الراجحي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتعمل كوكيل لتسيير أنشطة وساطة التأمين وفقا لاتفاق الوكالة مع شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

4_شركة الراجحي للتطوير المحدود شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لدعم برامج التمويل العقاري للمصرف من خلال نقل سندات ملكية العقارات والاحتفاظ بها تحت اسمها نيابة عن المصرف، تتحصيل ايرادات بيع بعض الممتلكات التي تباع من قبل المصرف، وتقديم خدمات الاستشارات العقارية والهندسية، وتقديم خدمة تسجيل العقارات، والاشراف على تقييم العقارات.

5_شركة الراجحي للخدمات الإدارية شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية لتقديم خدمات التوظيف. والجدول الموالي يوضح ذلك.

ثانيا: الفروع الدولية: تتمثل في ما يلي:

1_مصرف الراجحي فرع الكويت فرع أجنبي مسجل لدى بنك الكويت المركزي.

2_مصرف الراجحي فرع الأردن فرع أجنبي يعمل في المملكة الأردنية الهاشمية، ويقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية وخدمات استيراد المعادن والأحجار الكريمة الاتجار بها وفقا لقواعد الشريعة الاسلامية وبموجب القانون المعمول به في البلاد.

[1] التقرير السنوي2018 لبنك الراجحي السعودي،ص6.

المطلب الثالث: أهداف بنك الراجحي السعودي

تتمثل أهداف المصرف في القيام بأنشطة مصرفية واستثمارية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وفقا للنظام الأساسي للمصرف واللوائح الداخلية وقانون الرقابة المصرفية وقرار مجلس الوزراء المذكور سابقا تحت تاريخ المصرف ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

المبحث الثالث: تقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سوف نقوم في هذا المبحث بتقييم بنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، من اجل ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب هي قياس المعايير المالية لبنك الراجحي السعودي وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وقياس معايير نظامCAMELS التشغيلية وأخيرا الوصول لإعطاء التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

المطلب الأول: تقييم المعايير المالية لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سوف نقوم في هذا المطلب بقياس كفاية رأس المال والسيولة لبنك الراجحي السعودي وفقا لمؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS وذلك خلال سنتي2017، 2018 كما يلي:

أولا: تقييم كفاية رأس المال لبنك الراجحي السعودي

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، والحفاظ على مقدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة عاملة، والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية. تتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المجموعة. وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادا أو تزيد عن 8 بالمئة.

[1] التقرير السنوي2018 لبنك الراجحي السعودي، ص06.

كما سبق القول فإن كفاية رأس المال تعتبر هامش الأمان الذي يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة بغية توفير الحماية للمودعين والمقرضين واكتساب ثقتهم، ومن أجل تصنيف رأس مال بنك الراجحي سوف نقوم بقياس كفاية رأس ماله خلال سنتي 2017، 2018 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(09): تقييم كفاية رأس مال بنك الراجحي السعودي لسنتي 2017، 2018 الوحدة: %

السنة / البيانات	2017	2018
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة1)	%22.2	%19.08
نسبة رأس المال الأساسي والمساند (الشريحة1+ الشريحة2)	%23.29	%20.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للسنوات المذكورة أعلاه، ص213.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال في بنك الراجحي السعودي قد تجاوزت الحد الأدنى المطلوب حسب مقررات بازل3 والمقدرة ب 8%، وكذلك المعدل المحدد من قبل السلطات الرقابية لبنك الراجحي والمقدر ب8%، وذلك خلال سنتي2017 و2018، حيث بلغت معدل كفاية رأس المال لبنك الراجحي السعودي في سنة2017 نسبة 23.29%، ثم انخفض سنة 2018 إلى20.17%.

كما أن نسبة رأس المال الأساسي للبنك في سنة 2017، 2018 على التوالي 22.20%، 19.08% وهي تفوق النسبة التي حددتها لجنة بازل وفق اتفاقية بازل3، وهي 6% وهذا يدل على جودة رأس مال البنك وقدرته على استيعاب المخاطر.

ومنه نستنتج أن نسبة كفاية رأس المال لبنك الراجحي السعودي قادر على تلبية التزاماته ومواجهة الصدمات أو الخسائر الحالية والمستقبلية التي تعترض نشاطاته أي أن البنك يتمتع بملاءة ممتازة تفوق بكثير المعايير المفروضة من قبل اتفاقية بازل3 وتلك المفروضة من قبل لسطات الرقابية المحلية. .

ثانيا: تقييم سيولة بنك الراجحي السعودي

يعتر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظامCAMELS، إذ أنها تعبر عن قدرة المصرف على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية والإستجابة لطلبات الإئتمان، أو منح القروض الجديدة، ويمكن قياس سيولة بنك الراجحي السعودي من خلال المؤشرات التالية، وذلك بالإعتماد على التقارير السنوية

لسنة2018، لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخاصة المودعين، لتقييم السيولة يتم الاعتماد على أحدث النسب التي تضمنتها اتفاقية بازل3 والتي بدأت السلطات الرقابية السعودية في تطبيقها، وهي نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر.

والجدول الموالي يوضح قيم كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر.

الجدول رقم(10): تقييم سيولة بنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2017/ 2018 الوحدة: %

السنة / البيانات	2017	2018
تغطية السيولة	%199	%196
نسبة صافي التمويل المستقر	201	%133

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للسنوات المذكورة أعلاه

1-نسبة تغطية السيولة: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على الإحتفاظ بمستويات كافية من الأصول السائلة عالية الجودة، التي يمكن تحويلها إلى نقد من أجل تلبية احتياجات السيولة على مدى أفق زمني يقدر ب30يوما، وتعزيز قدرته على إمتصاص صدمات السيولة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تغطية سيولة بنك الراجحي السعودي قد بلغت 199% خلال سنة 2017 ثم انخفضت إلى196% في سنة2018.

ان هذه النسبة المرتفعة لنسبة تغطية السيولة تؤكد أن بنك الراجحي السعودي لديه مخزون كبير من الأصول السائلة عالية الجودة يمكنها من استيعاب صدمات السيولة القصيرة الأجل التي قد تحدث.

2-نسبة صافي التمويل المستقر: تعبر هذه النسبة عن تطور إدارة السيولة على المدى المتوسط والطويل، حيث في سنة 2018 بلغت نسبة صافي التمويل المستقر لبنك الراجحي السعودي133%.

ان هذه النسبة المرتفعة لنسبة صافي التمويل المستقر تدل على أن بنك الراجحي السعودي يعتمد في تمويل أصوله على مصادر تمويل أكثر استقرارا تمكنه من تجنب فجوات السيولة بين جانبي الأصول والخصوم وبالتالي أزمات سيولة محتملة.

المطلب الثاني: تقييم الجوانب التشغيلية لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

سوف نتناول في هذا المطلب تقدير جودة الأصول وكفاءة الإدارة وقياس ربحية بنك الراجحي السعودي، بالإضافة إلى تحليل الحساسية إتجاه مخاطر السوق وذلك خلال سنتي2017، 2018 وذلك كما يلي:

أولا: قياس جودة الأصول لبنك الراجحي السعودي

تعتبر مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، ولذلك تعتبر ذات أهمية خاصة، ولمعرفة نوعية جودة أصول بنك الراجحي السعودي نقوم بحساب المؤشرات أدناه وتحليلها بالإعتماد على التقرير السنوي لسنة 2017 والتقرير السنوي لسنة 2018.

ويمكن تلخيص مؤشرات جودة الأصول في الجدول أدناه.

الجدول رقم(11): تقييم جودة أصول بنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2018/2017. الوحدة: %

السنة / البيانات	2017	2018
الديون غير العاملة	1770179	2290312
المخصصات	5555210	7832471
الديون العاملة	237320604	239604948
نسبة الديون غير العاملة إلى الديون العاملة	%0.74	%0.59
نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة	%313.82	%341.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للسنوات المذكورة أعلاه

1-نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي المخصصات:

تقيس هذه النسبة حجم المخصصات إلى الديون غير العاملة، كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل للبنك، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مخصصات بنك الراجحي السعودي إلى ديونه غير العاملة مرتفعة فقد بلغت خلال سنة2017 نسبة 313.82% ثم ارتفعت إلى 341.98% خلال سنة2018 وهذا

يدل على أن حجم مخصصات البنك ضعف الديون غير العاملة بثلاث مرات، وهذا يعني أن مخصصات البنك قادرة على تغطية الخسائر الناتجة من الديون المتعثرة لديه.

2-نسبة الديون غير العاملة إلى الديون العاملة:

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة لدى البنك إلى الديون العاملة، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الديون الغير عاملة إلى الديون العاملة لبنك الراجحي السعودي منخفضة خلال سنتي2018/2017، وهذا يدل على أن بنك الراجحي السعودي يمتلك أصول ذات جودة عالية على أصول عالية ذات خسائر متوقعة منخفضة، كما أن الأصول ذات الجودة المنخفضة تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي المخصصات التي تم تكوينها، أي أن له قدرة كبيرة على استيعاب خسائر الأصول ذات الجودة المنخفضة بالاعتماد على المخصصات التي تم تكوينها.

ثانيا: تقييم جودة إدارة بنك الراجحي السعودي

يعتبر الأداء الإداري مكونا أساسيا للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسؤوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة، حيث يتم قياس كفاءة الإدارة من خلال المؤشرات التالية:

1-الحوكمة

تتألف الحوكمة من مجموعة من القواعد والممارسات والأنظمة الإجرائية التي تنظم المؤسسة وتراقبها، ويساعد هيكل الحوكمة المؤسسة في الموازنة بين مصالح مختلف الجهات المعنية في عملية خلق القيمة[1].

1-1-هيكل المجلس: يتولى إدارة المصرف مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضوا، تنتخبهم الجمعية العامة العادية كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم وفقا للوائح المصرف[2].

1-2-لجان مجلس الإدارة: وتتمثل هذه اللجان في ما يلي:[1]

[1] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي 2018، ص86.

[2] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي2018، ص87.

1-2-1-اللجنة التنفيذية: يرأس اللجنة التنفيذية رئيس الإدارة، وتقوم اللجنة بجميع المهام والسلطات الموكلة إليها من مجلس الإدارة، ومنها: تحملها المسؤولية عن عمليات أعمال المصرف الراجحي واتخاذ القرارات السريعة في ما يخص القضايا والأمور العاجلة المتعلقة بأعمال المصرف، وتكون اللجنة اللجنة التنفيذية مسؤولة عن الموافقة على كافة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة العليا للائتمان والموافقة على الضمانات العقارية الموثقة للتسهيلات المتعثرة؛

1-2-2-لجنة الترشيحات والمكافآت: يتمثل الغرض الرئيسي من لجنة الترشيحات والمكافآت في رفع التوصيات بشأن ترشيح أعضاء مجلس الإدارة واللجان وكبار التنفيذيين إلى مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس وتقييم فعالية وكفاءة أداء المجلس والإدارة العليا والتأكد من التزام المصرف بسياسات الحوافز الداخلية، وبقواعد ممارسات الحوافز الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي وبمبادئ ومعايير المكافآت، وبما يحقق مصالح المودعين والمساهمين وأهداف المصرف الإستراتيجية؛

1-2-3-لجنة الحوكمة: يتمثل الغرض الرئيسي من لجنة الحوكمة في المراجعة السنوية لهيكل الإدارة ولجانه وإطار الحوكمة في المصرف، ومراجعة وتحديث السياسات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه وبحوكمة المصرف وتعارض المصالح؛

1-2-4-لجنة المراجعة والالتزام: تتكون لجنة المراجعة والالتزام من خمسة أعضاء، عضوين من مجلس إدارة المصرف وثلاثة أعضاء من غير التنفيذيين، وتقوم اللجنة بأداء مسؤولياتها التي تتمحور في مراجعة القوائم المالية والسياسات المحاسبية والرقابية والتأكد من سلامتها، والإشراف على أعمال مجموعة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ومجموعة الالتزام؛

1-2-5-لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة: تم تشكيل هذه اللجنة بعد انتخاب المجلس في الدورة الحالية، ويكمن الغرض من لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في مساعدة مجلس الإدارة في المحافظة على مسؤولية الإشراف على الأنشطة والقرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر العمليات والأعمال والسوق والاستثمار والأعمال المالية والسمعة.

[1] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي2018، ص ص92-95.

1-3-المكافآت والتعويضات: وتتمثل في ما يلي:[1]

1-3-1 مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة: يتقاضى أعضاء مجلس إدارة المصرف مبلغا مقطوعا مقدرا بـ 400,000 ريال سعودي بصفة سنوية نظير عضويتهم في مجلس إدارة المصرف ومشاركتهم في أعماله؛

-يحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ وقدره 5,000 ريال سعودي نظير حضور كل جلسة من جلسات المجلس سواء كان الحضور بصفة مباشرة أو من خلال أي من خواص التواصل عن بعد؛

-يقوم المصرف بدفع كافة النفقات الفعلية التي يتحملها عضو مجلس الإدارة في سبيل حضور اجتماعات المجلس بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء؛

1-3-2مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس إدارة المصرف عن عضويتهم في اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة: لا يتقاضى أعضاء مجلس إدارة المصرف مكافأة إضافية لمشاركتهم في أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث تكون المكافأة السنوية شاملة للمكافآت الإضافية في حال مشاركة العضو في أي لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؛

- يحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ وقدره 5,000 ريال سعودي نظير حضور كل جلسة من جلسات اللجان المنبثقة من المجلس سواء كان الحضور بصفة مباشرة أو من خلال أي من خواص التواصل عن بعد؛

-يقوم المصرف بدفع كافة النفقات الفعلية التي يتحملها عضو مجلس الإدارة في سبيل حضور اجتماعات المجلس بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء؛

1-3-3- مكافآت وتعويضات أعضاء لجنة 3 المراجعة والالتزام: يتقاضى كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة والإلتزام من داخل أو خارج المجلس مبلغ مقطوع لمشاركته في أعمال اللجنة مقدرا بـ 150,000 ريال سعودي سنويا على ألا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه عضو لجنة المراجعة والالتزام من داخل المجلس سنويا الحد الأعلى المنصوص عليه في سياسة المكافآت والتعويضات المعتمدة من الجمعية العامة للمصرف؛

[1] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي2018، ص ص96-98.

- يحصل عضو لجنة المراجعة والالتزام على مبلغ وقدره 5,000 ريال سعودي نظير حضور كل جلسة من جلسات اللجان المنبثقة من المجلس سواء كان الحضور بصفة مباشرة أو من خلال أي من خواص التواصل عن بعد؛

-يقوم المصرف بدفع كافة النفقات الفعلية التي يتحملها عضو اللجنة في سبيل حضور اجتماعات اللجنة بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء؛

1-3-4-منح الأسهم: لا يقوم المصرف بمنح أسهم عينية كمكافأة لأي من أعضاء المجلس أو اللجان التابعة للمجلس أو لجنة المراجعة والإلتزام؛

1-3-5-أليات تحديد ودفع المكافآت والتعويضات: يتم احتساب التعويضات والمكافآت المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة والأعضاء من خارج المجلس بصفة سنوية وذلك بتوصية من لجنة الترشيحات والمكافآت وباعتماد مجلس الإدارة، ومن ثم تعرض كافة المبالغ على الجمعية العامة للمصادقة عليها في أقرب اجتماع لها؛

-يجوز أن تكون المكافآت متفاوتة المقدار بحيث تعكس مدى خبرة العضو واختصاصاته والمهام المنوطة به واستقلاله وعد الجلسات التي يحضرها وغيرها من الاعتبارات؛

-يتم دفع بدل الحضور بشكل سنوي إلى المستحقين بناءا على سجلات حضورهم لاجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه أو لجنة المراجعة والالتزام؛

-يتم دفع المقابل المالي عن طريق التحويل إلى الحسابات أو الشيكات المصرفية أو أي وسيلة أخرى يقرها المصرف، ويتم إشعار السادة الأعضاء بتفاصيلها من خلال الإدارة المعنية بالمصرف؛

1-3-6-مكافآت وتعويضات كبار التنفيذيين: يشمل دور مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

-يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة على الهيكل العام للتعويضات والإشراف على جميع جوانب نظام التعويضات وعدم تفويض هذه المسؤولية إلى الإدارة؛

-بالرغم من وجود لجنة للترشيحات والمكافآت تابعة لمجلس الإدارة، فإن مجلس الإدارة يتحمل المسؤولية النهائية عن تعزيز فعالية الحوكمة وممارسات المكافآت الصحيحة؛

-يراجع مجلس الإدارة سياسة المكافآت وأي تحديث لها ويوافق عليها، إذا ارتضى ذلك، بناء على توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت، مع مراعاة جملة أمور منها قواعد ممارسات منح المكافآت المعتمدة في مايو 2010 وأي تحديثات أو مراجعات مستقبلية صادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي؛

1-3-7-هيكل المكافآت والتعويضات الممنوحة لكبار التنفيذيين: تصمم هياكل المكافآت لمختلف مستويات الموظفين بصورة تعزز من فعالية إدارة المخاطر وتحقق أهداف المكافآت والتعويضات؛

-تختلف المكافآت وفقا للوظيفة التي يشغلها الموظف والدور الذي يؤديه ويمكن أن تشمل المدفوعات النقدية وأسهم وغيرها من أشكال المكافآت و التعويضات؛

-يتم تحديد نسبة مكونات المكافآت الثابتة والمتغيرة لمختلف قطاعات الأعمال بناء على طبيعة ومستوى مسؤوليات الموظف ومجال الأعمال الذي يعمل فيه ومستواها والفلسفة العامة لسياسة المكافآت في المصرف، وينبغي للمصرف أن يتأكد من أن إجمالي مخصصات المكافآت والتعويضات المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال؛

-صمم هيكل المكافآت للموظفين العاملين في وظائف رقابية مثل إدارة المخاطر والإلتزام والرقابة الداخلية ..إلخ بهدف ضمان موضوعية واستقلالية هذه الوظائف. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكد من أن إدارة أداء وتحديد المكافآت والتعويضات لهؤلاء الموظفين لا يتم إسنادها إلى أي شخص يعمل أو يرتبط بأي علاقة مع قطاع الأعمال الذي يقوم هؤلاء الموظفين برقابته أو الإشراف عليه.

تعد لجنة الترشيحات والمكافآت (لجنة المكافآت) الجهة الرئيسية المشرفة على المكافآت في مصرف الراجحي – المملكة العربية السعودية (المصرف)، بالنيابة عن مجلس الإدارة. وأعضاء اللجنة الحاليين هم علاء شكيب الجابري (رئيس اللجنة) وخالد عبد الرحمن القويز وعبد العزيز خالد الغفيلي و رائد عبدالله التميمي. مع قواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بممارسات المكافآت[1].

1-4-مزايا وبرامج الموظفين: يقدم المصرف لموظفيه عدد من المزايا والمكافآت خلال مدة الخدمة أو في نهايتها، طبقا لنظام العمل السعودي وسياسات المصرف، ويحتسب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين باستخدام نموذج تقييم الإستحقاق طبقا لنظام العمل السعودي والمتطلبات التنظيمية المحلية، وقد بلغ رصيد مخصص مكافآت نهاية الخدمة مبلغ848 مليون ريال سعودي؛

[1] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي2017، ص178.

كما يمنح المصرف أسهم مجانية لكبار موظفي المصرف والشركات التابعة له، والذين يرى المصرف أنهم من الأصول البشرية التي يجب الإحتفاظ بها، ويؤدي ذلك إلى تعزيز العلاقات الوظيفية طويلة الأمد مع هؤلاء الموظفين، ولا يتم المنح إلا بموافقة مجلس الإدارة بناء على توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت؛

1-5-دفاتر الحسابات: يقوم المصرف بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد المصرف قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساس للمصرف؛

1-6-بازل3: ينشر المصرف بيانات الإفصاح الكمي والنوعي على أساس سنوي، ويمكن الاطلاع على هذه الإفصاحات من التقرير السنوي للمصرف لإفصاح بازل؛

1-7-مراجعو الحسابات: خلال الجمعية العامة العادية للمساهمين تم تعيين السادة مكتب برايس وتر هاوس كوبرز ومكتب كي بي ام جي الفوزان وشريكاه كمراجعين لحسابات المصرف للعام2018م، وستعين الجمعية العامة القادمة بإذن الله مراجعي الحسابات الخارجيين للعام المالي2019م، وذلك بناء على توصية لجنة المراجعة والإلتزام في هذا الشأن؛

المجلس لم يوصي باستبدال مراجعي الحسابات الخارجيين قبل نهاية مدة التعاقد معهم[1].

2- الموارد البشرية

كجزء أساسي من إستراتجية مجموعة الإلتزام التي تتضمن رفد المجموعة بأفضل الكوادر المؤهلة ضمن السوق المالي والمحلي الوطني في مجالي الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك تهدف الإستراتجية الحالية إلى العمل على بناء وتطوير موظفي المجموعة الحاليين والعمل على إلحاقهم بأحدث الدورات التدريبية بشكل مستمر لرفع الكفاءة والجاهزية حول قضايا الإلتزام ومكافحة الإرهاب وكل ما يستجد حوزها[2].

[1] التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي2018، ص110.

[2] تقرير لجنة المراجعة والإلتزام سنة2018، من الموقع https://www.alrajhibank.com. sa/ar/investor-relations/pages/default.aspx

3-عملية المراقبة والتدقيق: قام مصرف الراجحي خلال العام 2018م ببذل كافة الجهود الممكنة لضمان ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كما أن الأنشطة المنفذة خلال العام 2018م، والتي تضمنت مراجعة لكفاءة النظام الرقابي الداخلي، قد أسهمت في تقديم تأكيدات معقولة لملائمة الضوابط الرقابية الداخلية المتبعة، بالإضافة لتأكيد وجود الأنظمة والإجراءات اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر العالية التي قد يواجهها المصرف وطريقة التعامل معها وكذلك سلامة تطبيقها، هذا ولم يتبين وجود نقاط ضعف جوهرية تؤثر على ملائمة نظام الرقابة الداخلية. وعليه وبناءا على نتائج أعمال تقييم نظام الرقابة الداخلية، فإن مصرف الراجحي لديه نظام رقابي داخلي كاف ويعمل بصورة ملائمة وتتم مراقبته وتعزيزه بشكل مستمر،علما بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مستوى تصميمه وفعاليته لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة[1].

ثالثا: تقييم ربحية بنك الراجحي السعودي

يمكن ابراز مؤشرات الربحية بالإعتماد على التقرير السنوي 2018 كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12): تقييم ربحية بنك الراجحي السعودي لسنتي2017/ 2018 **الوحدة: %**

السنة / البيانات	2017	2018
معدل العائد على حقوق الملكية	%16.94	%19.8
معدل العائد على متوسط الأصول	%2.67	%2.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للسنوات المذكورة أعلاه

1-مؤشر العائد على حقوق الملكية:

تمثل هذه النسبة العائد الذي تحققه الإدارة من توظيف أموال المساهمين(حقوق الملكية) بهدف تعظيم ثروتهم، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا كلما دل ذلك على كفاءة قرارات الإستثمار، وعلى مدى قدرة البنك على توليد عوائد أكبر على حقوق الملكية، حيث حقق المصرف سنة 2017نسبة16.94% ثم إرتفعت هذه النسبة إلى 19.80% سنة2018.

[1] تقرير لجنة المراجعة والإلتزام سنة2018، من الموقع https://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/pages/default.aspx

ومما سبق يمكننا القول أن قدرة البنك على تعظيم ثروة المساهمين قد إرتفعت بصفة معتبرة وهذا يعود إلى قدرة البنك على اتخاذ قرارات استثمارية وتشغيلية في البنك بكفاءة عالية وهذا ما يضعه في وضع آمن اتجاه المخاطر المحتملة.

2-مؤشر العائد على متوسط الأصول:

يعكس هذا المؤشر قدرة الإدارة في استخدام مصادر أموالها واستثمار أصولها استثمارا أمثل من أجل تحقيق أرباح، حيث كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك والتحكم في التكاليف ومراقبتها والعكس صحيح، ففي سنة 2017 بلغ معدل العائد على متوسط الأصول 2.67% وارتفع إلى2.90% سنة 2018 حيث ارتفع هذا المؤشر خلال سنة واحدة بنسبة 23%.

مما سبق يمكن القول أن بنك الراجحي السعودي قد قام باستخدام أصوله استخداما أمثل، وبالتالي حقق أرباح صافية كبيرة أحسن من السنة الماضية.

رابعا: تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك الراجحي السعودي

إن الحساسية اتجاه مخاطر السوق تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار السلع، ومن بين مؤشرات قياس حساسية مخاطر السوق نجد نسبة مجموع الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول، ومنه يمكننا قياس حساسية بنك الراجحي السعودي لمخاطر السوق خلال سنتي 2018/2017 وذلك يتم كما يلي:

الجدول رقم(13): تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2018/2017

الوحدة: %

البيانات / السنة	2017	2018
مجموع الأصول المالية	82164496	78007424
إجمالي الأصول	97334355	91497741
نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول.	%84.41	%85.25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي للسنوات المذكورة أعلاه ص 211.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول بلغت سنة 2017 نسبة قدرها84.41% ثم ارتفعت إلى85.25% في سنة2018، أي ارتفعت نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول في سنة2018 بمقدار0.84%.

مما سبق نستنتج أن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول لبنك الراجحي السعودي مرتفعة، وهذا يدل على أن البنك حساس لمخاطر السوق، وعليه يجب على إدارة المخاطر السوقية لبنك الراجحي السعودي إتخاذ إجراءات من أجل التقليل من حساسية المخاطر السوقية وذلك من خلال عملية التغطية أو التحكم...

سابعا: تقييم السلامة الشرعية لبنك الراجحي السعودي

يعد معيار السلامة الشرعية من أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية،كما ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطا وثيقا بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، من بين المعايير التي يتم على أساسها تقييم المصرف نجد مايلي:

1-هيئة الرقابة الشرعية

أنشأ مصرف الراجحي السعودي مند تأسيسه هيئة شرعية لضمان خضوع المصرف لموافقتها ورقابتها، ونظرت الهيئة في العديد من أعمال المصرف وأصدرت القرارات اللازمة بشأنها[1].

2-توافق منتجات المصرف مع أحكام الشريعة

يلتزم مصرف الراجحي السعودي مند إنشائه بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاته[2].

[1] التقرير السنوي 2017 لبنك الراجحي السعودي، ص82.

[2] الموقع الإلكتروني: www.alrajihibank.com.sa 20ماي 2019 11:53 .

3- لجنة التدقيق الشرعي

تشرف الإدارة على أعمال المصرف فيما يتعلق بتطبيق قرارات وتوجيهات الهيئة الشرعية والإلتزام بها، وذلك بالتدقيق الشرعي من خلال النظم الآلية والزيارات الميدانية وفق العرف المهني، حيث يتم إعداد الخطة السنوية والخطط النصفية التشغيلية، وتحديد أهداف وأدوات ووسائل التدقيق المستخدمة، كما يتم تحديث نماذج واستثمارات التدقيق بالمعايير والضوابط الشرعية الصادرة من الهيئة الشرعية بشكل دوري، حيث بلغ عدد معايير التدقيق 570 معيارا[1].

4-الهيئة المركزية للرقابة الشرعية

لا توجد هيئة مركزية للرقابة الشرعية على مستوى مؤسسة النقد العربي السعودي

المطلب الثالث: التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

قبل إعطاء التصنيف الكلي لبنك الراجحي السعودي سوف نقوم أولا بتصنيف كل مكونات النظام

أولا-تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

1-تصنيف كفاية رأس المال لبنك الراجحي السعودي

وفقا لمعطيات الجدول أعلاه يتم تصنيف كفاية رأس المال لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2017، 2018 بدرجة تصنيف(1)، أي ملاءة رأس مال البنك قوية، ولديه قدرة كبيرة تفوق المعايير التنظيمية على إستيعاب المخاطر المصرفية التي قد تنتج عن الأصول المصرفية التي يحوزها.

وقبل إصدار الحكم النهائي يجب على السلطات الرقابية أن تأخذ بعين الإعتبار العوامل التالية:

_مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال(أساسي/مساند) ومدى سلامة المركز المالي للبنك؛

_مقدرة إدارة البنك على جدب موارد إضافية لتدعيم رأس المال؛

_طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة ومدى كفاية المخصصات الواجب تكوينها لهذه الأصول؛

[1] التقرير السنوي 2017 لبنك الراجحي السعودي، ص50.

_مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

_نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية؛

_حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملائمة ما يوزع منها نقدا وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال؛

_معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك .

2-تصنيف جودة أصول بنك الراجحي السعودي

إن نسبة الديون غير العاملة إل الديون العاملة لبنك الراجحي السعودي خلال سنة2017 و2018 هي على التوالي 0.74%و0.59%، وهذا يدل على جودة أصول البنك، وبالتالي يمكن إعطاء بنك الراجحي السعودي درجة تصنيف(1) أي تصنيف قوي.

كما أن نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي2017 و2018 هي على التوالي 313.82% و341.98%، وهذا يدل على تغطية الخسائر الناتجة من تعثر ديونه، وبالتالي يمكن إعطاء بنك الراجحي السعودي درجة تصنيف(1) أي تصنيف قوي.

وبالتالي فإن تصنيف جودة أصول بنك الراجحي السعودي هي(1) قوية وللوقوف على مدى صحة هذه النتيجة لا بد من قيام السلطة المسؤولة على الرقابة بتحليل العديد من العوامل أثناء قيامها بالمهام الرقابية منها:

-حجم ومستوى المخاطر التي تتضمنها العمليات الإئتمانية والإلتزامات خارج الميزانية؛

-مدى التنوع والجودة في محافظ الإستثمار والائتمان؛

-مدى وجود تركزات إئتمانية؛

-حجم الأصول المعاد هيكلتها ومستوى التسديدات المتعلقة بها.

3-تصنيف جودة إدارة البنك

بعد ان تم تحليل المؤشرات الكيفية التي تقيس مدى كفاءة إدارة بنك الراجحي السعودي يمكن تقدير كفاءته بمنحه درجة تصنيف 1 أي ان كفاءة إدارة البنك جيدة، وذلك لقيام البنك بتطبيق قواعد الحوكمة واهتمامه بتدريب الموارد البشرية العاملة لديه، كما أن لديه لجنة المراجعة والتدقيق تهتم بتأكيد وجود الأنظمة والاجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحتمل وقوعها وطريقة التعامل معها وكذلك سلامة تطبيقها. مع العلم أن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مستوى تصميمه وفعاليته لا يمكن أن يوفر تأكيدات مطلقة.

ولكن قبل إعطاء التصنيف النهائي لكفاء بنك الراجحي السعودي يتعين على السلطة الرقابية الاخد بعين الإعتبار العوامل التالية:

_وجود هيكل تنظيمي معتمد يبين بوضوح الصلاحيات وخطوط الاتصال ووجود وصف وظيفي معتمد ومصادق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

_مدى تقيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات؛

_المؤهلات العلمية والخبرة العلمية والقدرات الفنية للموارد البشرية؛

_وجود سياسات وإجراءات عمل واضحة لدى المصرف؛

_وجود أقسام متخصصة لدى المصرف أهمها: قسم إدارة الموجودات والمطلوبات، قسم منح التسهيلات، قسم الاستثمار، إدارة المخاطر...؛

_ وجود قسم تدقيق ونظام رقابة داخلية ومدى فعاليتها.

4-تصنيف ربحية بنك الراجحي السعودي

يعتبر معدل العائد على متوسط الأصول أفضل من معدل العائد على حقوق الملكية للحكم على كفاءة البنك وذلك نظرا لتأثير جودة الأصول على أرباح البنك، حيث بلغت نسبة معدل العائد على متوسط الأصول خلال سنتي2017و2018، على التوالي 2.67%و2.90% وبالتالي يتم تصنيف ربحية بنك الراجحي السعودي درجة تصنيف(1)، لأن ربحية البنك تقع ضمن مجال تصنيف1.5%>ROE% والتي تعطي للبنك التصنيف رقم (1)، ومنه ربحية بنك الراجحي السعودي خلال سنتي2017 و2018 هي جيدة

ولا يتطلب أي رقابة من طرف السلطات الرقابية أو البنك المركزي، ولكن لإعطاء التصنيف النهائي لربحية بنك الراجحي السعودي يجب على السلطات الرقابية التأكد من العناصر التالية:

مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة؛

_نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب؛

_حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛

_مدى الاعتماد على البنوك الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر المالية أو المصادر غير التقليدية والنفقات؛

_فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛

_كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

5-تصنيف سيولة بنك الراجحي السعودي

إن نسبة تغطية السيولة لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2017، 2018 على التوالي 199%و 196% وهذه النسبة تفوق النسبة التي حددتها السلطات الرقابية والتي تقدر ب100% وبالتالي يصنف بنك الراجحي السعودي بدرجة تصنيف (1)، وذلك خلال سنتي 2017، 2018.

إن نسبة صافي التمويل المستقر لبنك الراجحي السعودي قد بلغت 133% وهذه النسبة تفوق النسبة المحددة من طرف السلطات الرقابية والمقدرة ب100%، وبالتالي يمكننا إعطاء بنك الراجحي السعودي درجة تصنيف (1) خلال سنة 2018.

إذن تصنف سيولة بنك الراجحي السعودي بدرجة تصنيف(1)، أي يمتاز بسيولة قوية،

-مدى ملائمة السيولة للوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية للأعمال والأنشطة التي يرتبط بها البنك مع الغير؛

-مدى قدرة البنك على الوصول إلى الأسواق النقدية؛

-درجة إعتماد البنك على مصادر الأموال قصيرة الأجل؛

-مدى حيازة البنك على الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسارة.

6-تصنيف الحساسية اتجاه مخاطر السوق لبنك الراجحي السعودي

إن نسبة مجموع الأصول المالية إلى إجمالي الأصول لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي 2018/2017 هي على التوالي84.41%و85.25% وهذه النسبة تقع ضمن مجال التصنيف43%≤ ومنه فإن تصنيف بنك الراجحي السعودية تجاه مخاطر السوق خلال سنتي الدارسة هو تصنيف غير مرضي تعني درجة درجة تصنيف5 وهذا يدل على حساسية بنك الراجحي السعودي لمخاطر السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد بشكل أساسي مؤشرات كمية وإنما يتوقف

بدرجة كبيرة على تحليل مكونات ميزانية المصرف والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن التصنيف الدقيق لحساسية مخاطر سوق بنك الراجحي السعودي يحتاج إلى مفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة عالية، ومن بين العوامل التي يمكن أخذها بعين الإعتبار عند تحليل الحساسية اتجاه مخاطر السوق ما يلي:

-مدى حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملات واسعار الأسهم؛

-درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك من إجراء المتاجرة بالأوراق المالية ومدى قدرة البنك على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر؛

-وجود إجراءات تسمح بالتقويم الدوري لإدارة المخاطر؛

-درجة تعقيد نشاطات البنك في الأدوات غير المحتفظ بها للمتاجرة؛

-طبيعة ودرجة تعقيد مخاطر السوق الناجمة عن مخاطر عمليات البنك المصرفية الأجنبية.

7-تصنيف معيار السلامة الشرعية

بعد أن تم تحليل المؤشرات النوعية التي تقيس مدى كفاءة السلامة الشرعية لبنك الراجحي السعودي يمكن منح البنك درجة تصنيف 2 وذلك لغياب الهيئة المركزية للرقابة الشرعية على مستوى البنك، أي أن سلامته الشرعية جيدة نوعا ما.

ثانيا: التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS

بعد أن تم تصنيف كل مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMEMS لبنك الراجحي السعودي خلال سنتي2018/2017 ، نصل الآن إلى التصنيف المركب له وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(15): التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي2017-2018

	2017	2018
كفاية رأس المال	1	1
جودة الأصول	1	1
كفاءة الإدارة	1	1
الربحية	1	1
السيولة	1	1
الحساسية اتجاه مخاطر السوق	5	5
السلامة الشرعية	2	2

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التصنيف المركب لسنة2017= $\frac{1+1+1+1+1+5+2}{7}$ =1.71

التصنيف المركب لسنة2018 = $\frac{1+1+1+1+1+5+2}{7}$ = 1.71

إن التصنيف المركب لبنك الراجحي السعودي خلال سنة2017و 2018 هو 1.71، وهذا الأخير يقع ضمن مجال التصنيف1.60-2.24، وبالتالي يتم تصنيف البنك بدرجة تصنيف2، وهذا يدل على أن بنك الراجحي السعودي يتمتع بمركز مالي سليم مع وجود مشاكل أو نقاط ضعف معتدلة تكون تحت السيطرة، وأن البنك قادر على االتعامل مع التقلبات الإقتصادية، كما أن ممارسات إدارة المخاطر ليست قوية بما فيه الكفاية ومطلوب إشراف من قبل السلطات الرقابية لتوجيه البنك نحو مواقف قوية، أي أن تدخل السلطات الرقابية يكون محدود خاصة في إدارة المخاطر وذلك لتفادي حدوث الأزمات في المستقبل في البنك.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة وتقييم وتحليل المؤشرات المتعلقة بنظام CAMELS و تقديم تصنيفات فردية للمعايير لبنك الراجحي السعودي لسنتي2017-2018، وبغرض الوصول إلى الهدف من البحث والمتمثل في معرفة مدى مساهمة نظام هذا النظام في عملية السلامة المصرفية تم إسقاط المفاهيم النظرية لهذا النظام على بنك الراجحي السعودي، تمكنا من الوصول إلى ما يلي:

- أن القطاع المصرفي السعودي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الاقتصاد السعودي وهو يتميز بالاستقرار والمتانة المالية وبانفتاحه على الدول العربية والأجنبية،

- تم تصنيف كفاية رأس المال بدرجة تصنيف(1)، وهذا يدل على أن بنك الراجحي السعودي يحقق نسبة ملاءة جيدة، جودة أصول بدرجة تصنيف(1)، وكفاءة الإدارة بدرجة تصنيف(1)، أما ربحية وسيولة وحساسية بنك الراجحي السعودي لمخاطر السوق فتم تصنيفها على التوالي(1)،(1)، (5)، إضافة إلى عنصر السلامة الشرعية الذي تم تصنيفها(2)، وبعد أن تم تصنيف كل مكونات نظامCAMELS تم التوصل إلى إعطاء تصنيف كلي لبنك الراجحي السعودي(مرضي) درجة تصنيف(2)، أي أن بنك الراجحي السعودي يتمتع بمركز مالي سليم مع وجود بعض نقاط الضعف خاصة من جانب إدارة المخاطر المصرفية التي تواجهه.

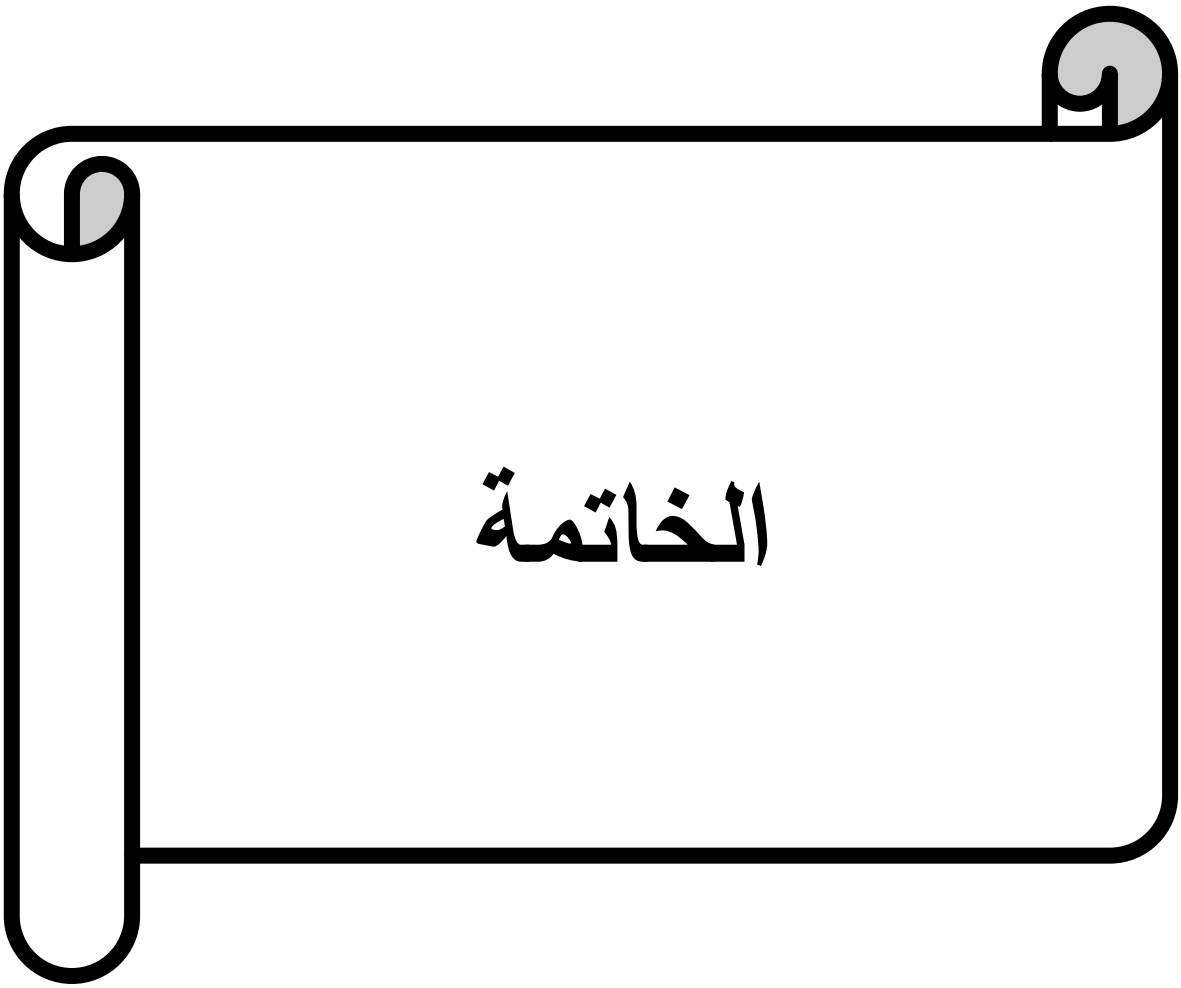
الخاتمة

الخاتمة

تعتمد سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد القطاع المصرفي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك الإسلامية ، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر. ولهذا سعت السلطات الرقابية إلى تطوير أنظمة ومعايير للرقابة المصرفية التي تبين مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على اكتشاف مدى قابلية القطاع المصرفي للتعرض للأزمات، ومن أهم النماذج الحديثة المقدمة في هذا المجال نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS الذي يساهم تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنك وذلك بالاعتماد على 6 عناصر جوهرية تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق،بالإضافة إلى تحليل معيار السلامة الشرعية بهدف تمكين السلطات الرقابية الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع البنكي، ومنه تفعيل عملية الرقابة على البنوك الإسلامية.

ومن اجل الوصول إلى الهدف المرغوب من هذا البحث والمتمثل في كيفية تقييم السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية باستخدام طريقة CAMELS قمنا بتطبيق هذا النظام على بنك الراجحي السعودي ، وبناءا على الدراسة التي قمنا بها استخلصنا جملة من النتائج نذكر منها:

في الجانب النظري: من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية التالية:

– تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في كونها لا تعامل بالفائدة أخدا وعطاء مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد أساسا في معاملاتها على القرض بالفائدة، كما تخضع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية لكن المصارف التقليدية لا توجد فيها هيئة الرقابة الشرعية.

–يعمل نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على إجراء تحليل شامل لأداء البنك، وذلك من خلال من خلال إظهار نقاط القوة والضعف التي تحتاج إلى اهتمام خاص، مما يساهم في رسم سياسة وخطة محكمة من طرف الإدارة بارتكازها على العناصر السلبية،

–التأكيد على أنه يمكن إضافة معيار سابع المتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمىSCAMELS

–يمكن استخدام نظامCAMELS في المصارف الإسلامية بعد إجراء بعض التعديلات ليتناسب مع خصائص المصارف الإسلامية.

–يعتبر معيارCAMELS من أهم المعايير المعتمدة في تقييم أداء المصارف، إذ يتم وفق هذا النظام تقييم المصارف وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني، والتي تعكس أداء المصرف في ست مؤشرات رئيسية.

– تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS يتطلب وقتا وجهدا كبيرين خاصة إذا كان عدد المصارف كبيرا وهو ما يؤثر سلبا على دقة النتائج المتوصل إليها.

في الجانب التطبيقي: من خلال تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك الراجحي السعودي تم التوصل إلى النتائج التالية:

-يمكن تقييم بنك الراجحي السعودي بالاعتماد على معايير نظام التقييم المصرفي SCAMELS.

-بنك الراجحي السعودي يحقق خلال سنتي 2017 و 2018 نسبة كفاية رأس المال تفوق المعدلات المطلوبة.

-تصنف جودة أصول لبنك الراجحي السعودي بدرجة تصنيف 1 خلال سنتي الدراسة.

-تمتاز إدارة بنك الراجحي السعودي خلال سنتي الدراسة بالكفاءة النسبية.

-يحقق بنك الراجحي السعودي عوائد كبيرة خلال سنتي الدراسة.

-يمتاز بنك الراجحي السعودي بسيولة مرتفعة خلال سنتي الدراسة.

-بنك الراجحي السعودي غير متمكن من إدارة المخاطر التي تواجهه بشكل جيد، حيث أن البنك يمتاز بارتفاع درجة حساسيته اجاه مخاطر السوق خلال سنتي الدراسة مما يدل على عدم قدرة البنك على إدارة مخاطر السوق.

-أدى تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك الراجحي السعودي خلال سنتي الدراسة الى تصنيف البنك بدرجة تصنيف 2 أي أن أداء البنك مرضي،وهذا يدل على أن بنك الراجحي السعودي يمتاز بمركز مالي سليم مع وجود نقاط ضعف من جانب إدرة المخاطر وهدا ما استدعى تدخل السلطات الرقابية لتقديم التوجيهات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك لتجنب الوقوع في الأزمات في المستقبل.

اختبار الفرضيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي يمكننا الآن إثبات أو نفي فرضيات الدراسة

-**الفرضية الأولى:** تملك المصارف الإسلامية طبيعة متميزة في نشاطاتها تميزها عن باقي المصارف الأخرى وذلك لعدم اعتمادها على الفائدة أخذا وعطاء والذي يعتبر ربا لكون هذا لا يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تم إدخال تعديلات على معايير طريقة CAMELS حيث تصبح المعايير ليست نفسها المطبقة في المصارف التقليدية ولكن يتم تطبيقها وفق مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي تتوافق مع معايير بازل3 وتراعي خصوصية المصارف الإسلامية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز الصيرفة الإسلامية عن المصرفية التقليدية،حيث يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: لقد قمنا بتقييم وضعية بنك الراجحي السعودي من خلال تحليل كل معايير نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS وكذلك معيار السلامة الشرعية S ومن ثم التوصل إلى إعطاء تصنيف نهائي للبنك والذي يقدر بدرة تصنيف(2)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات والاقتراحات:

-ضرورة تعزيز و تطوير أساليب الرقابة البنكية وتبني قواعد الشفافية والإفصاح وذلك لضمان الوصول إلى نتائج صحيحة وفعالة.

-تطبيق نظامCAMELS في البنوك الإسلامية من أحل دعم الرقابة عليها .

-زيادة الاهتمام بإعداد دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات للنهوض بمتطلبات العمل الرقابي والتعامل معه بكفاءة وفاعلية.

-الاستفادة من خبرات البنوك العالمية والأجنبية الرائدة في مجال الرقابة على البنوك من أجل تحسين كفاءة البنوك الإسلامية وتطويرها.

-الاهتمام بموضوع السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية، وذلك أن مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة يمثل معيارا أساسيا يتم من خلاله تقييم الإدارة وتحديد مدى استمراريتها.

-تضمين نتائج تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS ضمن البيانات المالية التي يفصح عنها البنك للجمهور .

-تطوير نظام المعلومات في البنك بما يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظامCAMELS بسرعة ويضمن سهولة انتقال المعلومات، خاصة المتعلقة بالمخاطر وتعيين نقاط الضعف بما يضمن كفاءة الإدارة في معالجتها.

-على المصارف والسلطات الرقابية مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان الرقابة المصرفية، وذلك بالاحتكاك الدائم والنوعي بهيئات الرقابة في الدول الأخرى.

أفاق الدراسة:

يعد موضوع تقييم سلامة المصارف الإسلامية ذات أهمية في الجهاز الاقتصادي للدولة، وعليه فإن باب الدراسة لا يزال مفتوحا لتناول هدا الموضوع من زوايا أخرى نذكر منها ما يلي:

-مدى تحسن أداء البنوك الخاضعة لنظامCAMELS ومقارنتها مع بنوك لم تخضع لهذا النظام.

-اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية الرقابة على المصارف الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا–الكتب

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
2. أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك والبنوك الإسلامية (أدوات لتحقيق التنمية)**،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
3. أحمد شعبان محمد علي، **الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية (مفهومها، أنواعها، آليات التعامل بها، الرقابة عليها، المخاطر وعلاجها، دورها التنموي، سبل تحقيقها)**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014 م.
4. أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
5. بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. حسين جميل البديري، **البنوك_مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
7. حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013 م.
8. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية**، الطبعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، 2011، 2014 ،2015.
9. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية (أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية)**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
10. خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج وعمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016

11. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

12. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015 م.

13. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، مصر، 2005 .

14. سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**، الطبعة الثانية، 2004.

15. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

16. شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

17. صادق راشد الشمري، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

18. عادل عبد الفضيل عيد، **الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 م.

19. عبد الحميد عبد المطلب، **الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر،2008م.

20. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، 2006 م.

21. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**، مصر، 2008.

22. عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

23. عبير فوزان العبادي، **إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع،الأردن، 2015 م.

24. عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية الشرعية (النظام المصرفي ، نظرية التمويل الإسلامي ، البنوك الإسلامية)** ، دار التعليم الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013م.

25. عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي ، نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية)**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013م.

26. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.

27. قادري محمد الطاهر وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأهول**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين للعضوية للنشر والتوزيع، لبنان، 2014م.

28. قتيبة عبد الرحمان العناني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 م.

29. محمد أحمد الشافعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015م.

30. محمد حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 2000م.

31. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

32. محمد سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 م.

33. محمد عبد الكريم أرشيد، **المدخل الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

34. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعات، الأردن.

35. محمد محمود المكاوي، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2011 م.

36. محي الدين يعقوب، أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 م.

37. مروان أبو عرابي، **الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2006م.

38. نعيم نمر داوود، **البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي**، الطبعة الأولى، دار البادية ناشرون وموزعون، 2012 م.

39. يعرب إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل و الاستثمار**،الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2014م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012،2013م.
2. أحمد نور الدين الفرا، **تحليل التقييم المصرفي الأمريكي(CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
3. بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، 2012م.
4. تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،(غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2008م.
5. حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظامCAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، مذكرة ماجستير في المصارف والتأمين (غير منشورة)، جامعة دمشق، 2014 م.
6. سهام بومغادية، **تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دارسة حالة لبنك الاعتماد اللبناني)**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2017-2018.

7. صالح صالحي، **دور الهندسة المالية تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011_2012م.
8. صورية عاشوري، **دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، (غير منشورة)، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010 ،2011م.
9. عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، جامعة جيجل، الجزائر،2013،2014م.

10. مريم زايدي، **اتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، رسالة دكتوراه الطور الثالث (LMD)في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2017،2016م.

11. هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، 2012م.

ثالثا:الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**،ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبو ضبي، 2006.
2. أحمد حاج عيسى، سهام شيهاني، **المصارف الإسلامية بين تحديات بيئة العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها**، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6_ماي2009، جامعة بومرداس، الجزائر، ص7.
3. شوقي بورقبة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، من الموقع www.kantakji.com.
4. شوقي بورقبة، **طريقةCAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، من الموقع www.kantakji.com
5. كمال زيتوني، **النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة حول النظام المصرفي الجزائري، قسم العوم الاقتصادية، جامعة محمد بوالضياف، المسيلة، 2017م.
6. لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع ندوى رقم 34، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 1990 م، ص284.
7. محمد زيدان، محمد حمو، **تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها**، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6 ماي 2009، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

رابعا: المجلات

1. أحمد حاج عيسى، سهام شيهاني، **المصارف الإسلامية بين تحديات بيئة العمل المصرفي وضرورة الرقابة الشرعية عليها**، الملتقى الدولي الثاني، يومي 5_6_ماي2009، جامعة بومرداس، الجزائر.
2. إسماعيل يونس يامين، **أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك(CAMELS) في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، 2016م.
3. باتريك إمام، وكانغني كيودار،**(في صالح النمو) انتشار الصيرفة الإسلامية يمكن أن يكون حافزا للتنمية في البلدان التي يشكل المسلمون نسبة كبيرة من سكانها**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2010م.

4. بسام أسعد، **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي(CAMELS)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(40)، العدد(1)، 2018م.

5. صادق أحمد عبد الله السبئي، **إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل3(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية)**، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون،2016م.

6. عباس فاضل رحيم، **أهمية نظامCAMELS في تقييم أداء المصارف العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، 2014.

7. عبد الحميد بوشرمة، **مقررات اتفاقية بازل3 ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية العربية (دراسة حالة الجزائر والأردن)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جوان 2018،العدد(13)، الجزائر، الأردن.

8. عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية(مدخل الهندسة المالية)**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، 2012، السعودية.

9. فوزان عبد القادر القيسي، **تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلة(13)، العدد(4)،2017م.

10. محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات(CAMELS) في ظل المخاطر(دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات2006 وحتى2009)**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(11)، العدد(45).

11. مروان إسكندر، إتحاد المصارف الإسلامية **(الصيرفة الإسلامية.. بين النمو والتفوق)**، مجلة شهرية متخصصة، العدد(440)، يوليو، 2017م.

12. موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معاييرCAMELS**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد(18)، جامعة بغداد، العراق،2012م.

13. نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(36)، 2013، جامعة بغداد، المعهد العالمي للدراسات المحاسبية والمالية.- مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياريCAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية** ،مجلة المصرفي، العدد(35)، مارس2005.

14. يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث العدد(10)، ورقلة، الجزائر، 2012م.

خامسا: الوثائق الرسمية

1. المبادئ الإرشادية رقم06، **الإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية(عدا مؤسسات التأمين الإسلامي(التكافل) وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، مجلس الخدمات المالية، أفريل 2015.

سادسا: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي سنة2017.
2. التقرير السنوي لبنك الراجحي السعودي سنة 2018.
3. تقرير لجنة المراجعة والإلتزام سنة2018، من الموقع
sa/https://www.alrajhibank.com. ar/investor-relations/pages/default.aspx

سابعا: المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني:www.alrajihibank.com.sa .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Claude alazard et sabine séparè**, contrôle de gestion, 3 ème edition,** dunod, paris, p7**.**

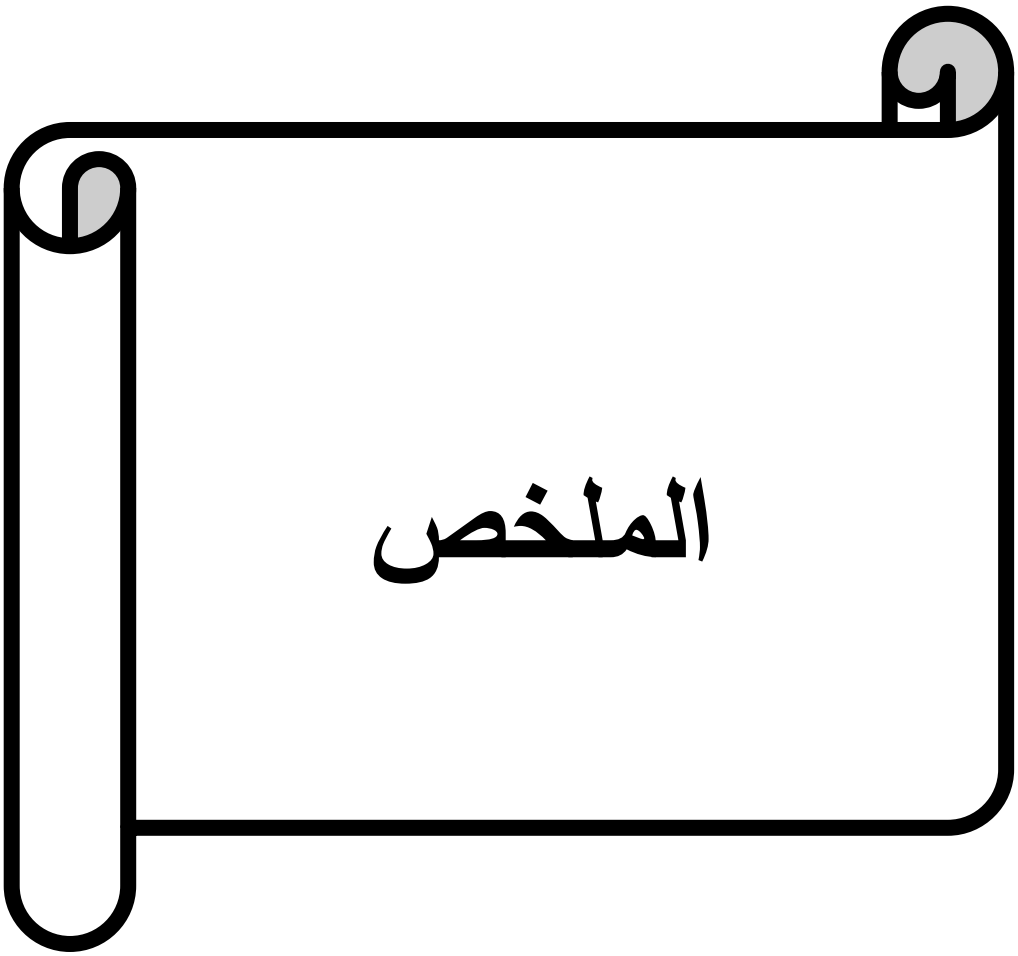
الملخص

الملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية يتعلق بتقييم السلامة المصرفية في البنوك الإسلامية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS، الذي يتم معالجته من خلال الإشكالية التالية:

ما هو دور طريقة CAMELS في تقيم السلامة المصرفية لدى البنوك الإسلامية؟ مستهدفين في ذلك وصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على البنوك؛ وبيان قدرة نظام CAMELS على إعطاء تقييم شامل لأداء المصرف وكشفه لنقاط القوة والضعف في المصرف؛ وكذا مدى تطبيق نظام CAMELS على بنك الراجحي السعودي لمعرفة درجة تصنيفه.

ومن خلال ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

أدى تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على بنك الراجحي خلال سنتي الدراسة إلى تصنيف البنك بدرجة تصنيف(2)، أي أن أداء البنك مرضي، وهذا يدل على أن بنك الراجحي السعودي يمتاز بمركز مالي سليم مع وجود نقاط ضعف من جانب إدارة المخاطر، وهذا ما استدعى تدخل السلطات الرقابية لتقديم توجيهات فيما يخص إدارة المخاطر وذلك لتجنب الوقوع في الأزمات مستقبلا.

الكلمات المفتاحية:

تقييم السلامة المصرفية، طريقة CAMELS، البنوك الاسلامية، طريقة SCAMELS، بنك الراجحي.

Abstract:

This study targeted very important topic regarding safety assessment in Islamic banks using the US banking system evaluation CAMELS, which is handled through the following problem: What is the role of CAMELS in the manner I have Islamic banks banking safety evaluated? Targeted at the description and analysis of criteria system and tools and their impact on banks; CAMELS system capacity to give a comprehensive assessment of the performance of the Bank, revealing strengths and weaknesses at the Bank and how the application system of CAMELS to Saudidestinysknowing the degree of classification.

And through it the following conclusions were reached:

The application of the US banking system evaluation advertisement on CAMELS in the study to classify the degree of Bank 2 Bank performance is unsatisfactory, any advertisement that features a sound financial status of Saudi Arabia with weaknesses by risk management and regulatory intervention is what summoned to provide guidance with respect R risk management so as to avoid future crises.

Key words:

Bank safety assessment method of CAMELS, Islamic banks, SCAMELS way, Al-Rajhi Bank.